الأزهــر

أي مستقبل ينتظره؟

محمد عوض

الكتاب: الأزهر .. أي مستقبل ينتظره؟

الكاتب: محمد عوض

الطبعة: **2017**

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



5 ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : 35825293 – 35867576 – 35867575

فاكس : 35878373

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

عوض، محمد

الأزهر .. أي مستقبل ينتظره / محمد عوض – الجيزة –

وكالة الصحافة العربية.

. ص، .. سم.

الترقيم الدولى: **978 -977 -446 – 001 – 2**

أ – العنوان رقم الإيداع : **9221**

الأزهـر
أي مستقبل ينتظره؟



مقدمة

لماذا الأزهر.. الآن؟

سؤال يفرض نفسه في ظل تلقبات عالمية لاتدع للمؤسسات الدينية عموما فرصة للإعراب عن نفسها وتقديم بدائل ممكنة – عقلانية وأخلاقية – في مواجهة المد العلماني النفعي، الذي ينحدر بالسلوك البشري إلى الهاوية.

إن الأزهر طوال تاريخه من المؤسسات الدينية الصلبة ذات الاتجاه المحافظ ، يحظى علماؤه باحترام الجميع، وتمتد فعالياته إلى شئون الحياة عامة، لكنه اعتراه في الآونة الأخيرة شيء من الظلال الباهتة التب تحاول أن تطفيء نوره، أو هكذا تريد له أن يكون، فقد شرع قانون جديد للتعليم بالأزهر وتتابعت سلسلة تعيين المشايخ لتولى المناصب الرفيعة بالأزهر بعد ما كانت تتم بالانتخاب من بين علمائه ولقى الأزهر في الآونة الأخيرة هجوما من بعض المفكرين والمؤسسات ، لم يلقه في تاريخه.

ونحن – بهذا الجهد المتواضع– نتوقف أمام تلك المؤسسة الإسلامية العريقة لنحدد نقاط القوة والضعف في تاريخها الطويل ، وتقييمها بشكل جاد، ولا نتوانى عن كشف أبعاد السلبيات قبل الإيجابيات ، ونحن بذلك لا

نطلب إلا إعادة الأزهر لقيادة الأمة إلى عصر جديد، في مرحلة تاريخية نادرة الحدوث وهي الانتقال من قرن إلى قرن ومن ألفية إلى الفية جديدة، تميزها ثورة في الاتصالات ووسائل الإعلام واتجاه العالم نحو أشكال جديدة من التكامل والتكتلات الاقتصادية والعلمية والعسكرية بمختلف التوجهات والأفكار، وننظر حولنا، ولا نجد لنا موطئ قدم أو مركبة تقلنا إلى ذلك المستقبل الغامض.

في هذا الكتاب نتناول الأزهر ، كجامع وجامعة ، والتعليم الأزهري والدور السياسي للأزهر وتفاعل المؤسسة الأزهرية للقضايا المعاصرة، وهي قضايا وجوانب بعضها شيق والبعض الآخر – وهو الأكثر – مليء بالأشواك، لكننا قررنا أن ندخلها لنخرج في النهاية برؤية نقدية لمستقبل الأزهر.

المؤلف

(1)
الازهر ورياح التغيير

ما كاد جوهر الصقلي ينتهي من وضع حجر الأساس لمدينة القاهرة، عقب فتحه لمصر عام **361** هجرية **972** ميلادية حتى شرع في بناء الجامع الأزهر ليكون في الجنوب الشرقي من القاهرة بأمر من الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، ليكون المسجد الجامع للمدينة أسوة بجامع عمرو بن العاص في الفسطاط والجامع الطولوني بمدينة القطائع، وليكون معهدا لتعليم المذهب الشيعي، والذي يعتبر المذهب الوحيد للفاطميين ونشره بين المصريين الذين يعتنق غالبيتهم المذهب السني..

ولم يكن إنشاء الجامع الأزهر في قلب القاهرة استجابة لرغبة طارئة أو فكرة عابرة وإنما كان تنفيذا لخطة مرسومة وسياسة موضوعة جرى عليها الخلفاء والولاة المسلمون فيما كانوا ينشئون من مدائن وأمصار، فحيث كان يراد إنشاء مدينة كان المسجد الجامع يحتل القلب منها.. وانتهى العمل في الجامع، وأقيمت أول صلاة فيه في السابع من رمضان سنة **361** هجرية، **972** ميلادية، وسمي بالأزهر نسبة إلى السيدة فاطمة الزهراء ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.. لكن بعض المؤرخين يرجع التسمية إلى وجود الحدائق المزدهرة في القصور المحيطة بالأزهر آنذاك، أو لأنه كان

أكبر المساجد وأفخمها وقيل إنه سمي بذلك تفاؤلا بما سيكون عليه من شأن كبير بازدهار العلوم فيه.

ظل الأزهر يؤدي دوره في التعليم الديني للمصريين، وأنفق عليه الخلفاء الفاطميون بسخاء حتى بلغ أن الخليفة العزيز بالله خصص له أوقافا للصرف على مرافقه وشئونه من أجل العلم إلى جانب الصلاة وهو أول من أقام الدرس به عام 378 هـــ فتحول بذلك من جامع إلى جامعة وخلال قرنين اقتصر التعليم في الأزهر على دراسة المذهب الشيعي، الذي أصبح المذهب السائد في التطبيقات العملية والأحكام القضائية، وتحولت مذاهب أهل السنة إى مذاهب مهولة بل كانت كتبهم تصادر.

ولكن بعد انتهاء الدولة الفاطمية انعكست الآية وتولت الدولة الأيوبية مقاليد الحكم، والتي وجه حكامها كل طاقاتهم لمحاربة الشيعة ومؤازرة المذهب السني، وهو مذهب الأيوبيين فبطلت الخطبة في الجامع الأزهر عملا بمذهب الإمام الشافعي وهو امتناع إقامة خطبتين للجمعة في بلد واحد والاكتفاء بإقامتها بالجامع المالكي.. وقد أدخل الأيوبيون فقه أهل السنة بمذاهبه الأربعة المعروفة إلى التدريس في الأزهر ومنعوا تدريس المذهب الشيعي، فتعرض للانقراض من الأزهر، وظل الأمر هكذا حتى انتهى عصر الدولة الأيوبية وبدأ حكم دولة المماليك حيث أمر السلطان الظاهر بيبرس بإصلاح الأزهر فأضيفت إليه في المدرسة الطيبرسية والمدرسة الأقبغاوية في

عصر المماليك البحرية بالإضافة إلى مدرسة ثالثة أضيفت إليه في عصر المماليك الشراكسة وهي المدرسة الجوهرية، التي تميز الأزهر بأفنيتها الحجرية ذات الزخارف النباتية المحفوة.. فأعيد بذلك للأزهر مكانته بل إن اسمه صار أعظم وألمع من أي وقت سابق لأن مصر كانت يومئذ ملجأ لآخر الخلفاء العباسيين ودارا للخلافة الإسلامية بعد وقوع بغداد في أيد التتار عام **656** هجرية، ونال الأزهر قسطه من هذا الشرف فضاعف من جهده وقوة إشعاعه ووفرة نتاجه العلمي، وكان ذلك العهد على حد تعبير المستشرقين هو العصر الذهبي للجماعة الأزهرية.

ويقول د. أحمد أبو الفتح، أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة: إن هذه الحقبة من الإشراق والازدهار تلتها حقبة من الركود والانحدار بعد أن استولى العثمانيون على مصر في عام **922** هـــ (**1517**م) بسبب فرضهم سياسة العزلة على كل البلاد العربية التي استولوا عليها ، والتي تأثر بها الأزهر، وهناك الذي بقي وحيدا منطويا على نفسه منقطعا عن تيار الحضارة والعلوم التي بدأت تزدهر في أوروبا واستمر الأزهر على مدى القرون الثلاثة التي حكم فيها العثمانيون مصر يجاهد لحفظ البقية الباقية من اللغة العربية من هذا التراث الإسلامي رغم العوامل الكثيرة التي كانت تتعاون للقضاء عليه.

ويضيف د. أبو الفتح: أن ولاية محمد علي على مصر (**1805**) كانت بداية بعث حقيقي لمصر جعل الحياة تدب في جميع أوصالها بعد أن خيم عليها العقم والسكون قرونا طويلة ، وقد فكر محمد علي في أسلوب آخر للانتفاع بالأزهر إذ أوفد عددا من علمائه الشباب في بعثات علمية للدراسة في أوروبا الذي نالوا حظا من الثقافة الغربية هو رفاعة الطهطاوي، الذي أصبح بعد عودته من فرنسا ناظرا لمدرسة الألسن ولكن الأزهر نفسه ظل فترة طويلة مقاوما لفكرة تعديل مناهج دراسته بإمدادها ببعض العلوم التي كان يسميها خطأ بالعلوم الحديثة مع أنها في الحقيقة قديمة وأن دخولها في بلاد الشرق إنما هو عودة إلى موطنها الأصلي الذي خرجت منه.

وكانت أول خطوة في سبيل إدخال العلوم الحديثة إلى الأزهر تلك التي قام بها الخديوي عباس بطلب من الإمام محمد عبده حيث أصدر قانون الجامع الأزهر عام **1896** وجاء فيه أن بعض العلوم الرياضية كالحساب والجبر تعد موادا إجبارية يدرسها طلاب الأزهر كما أن هناك موادا اختيارية كالجغرافيا والتاريخ والهندسة.. ووفقا لهذا القانون تقدمت المناهج بخطى ثابتة حيث أضيفت لائحة جديدة للقانون والتي لم تكتف بجعل المواد الاختيارية في القانون السابق إجبارية بل أضافت إليها علوما أخرى كخواص الأجسام وقواعد الصحة والتربية العملية والهيئة والميقات في سبع وثلاثين مادة كلها إجبارية بدل من خمس عشرة مادة في القانون السابق..

إلا أن هذا المناخ الجديد لم يستطع أن يفرض نفسه على طلاب الأزهر إلا بعد مراحل من المقاومة تارة ومن التردد تارة أخرى، ومن التجربة الجزئية تارة ثالثة، ثم تم تعميم المنهج الجديد في المعاهد التابعة للأزهر في الأقاليم.

كان الأزهر منذ إنشائه لا يعرف في دروسه وكتبه إلا اللغة العربية ولم تكن هناك لغة أخرى تدرس به في أقسام عامة أو خاصة حتى صدر قانون عام 1349هـ - 1930م بشأن تنظيم الدراسة فيه فأدخل لأول مرة في التاريخ تعليم لغة أجنبية في مناهج التخصص لكلية أصول الدين ثم جاء قانون مارس 1936 الذي عمم ذلك في سائر الكليات .. ولا ينبغي لنا أن نختم الحديث عن هذا العهد دون أن نذكر من بين التنظيمات الأزهرية ما قام به الملك فؤاد الذي اهتم بنظام البعوث الأزهرية للدراسات العليا في أوروبا، وقد كان أول من يرسل بعثة أزهرية للخارج في القرن العشرين في عام 1936.

أما الملك فاروق فقد قام بتشجيع وفود الطلاب عن الدول الإسلامية التي لا تحسن التحدث باللغة العربية وأمر بإنشاء أقسام إعدادية تمكنهم بعد إتقان هذه اللغة من دخول ما يشاءون من الأقسام النظامية والعامة.

ويقولد. شمس طنطاوي، أستاذ العمارة الإسلامية بجامعة عين شمس: إن الأزهر يعد أعد أقدم جامعة في العالم درس فيها القانون والشريعة، وقد أولاه المسلمون رعاية عظيمة واعتبروه لصيقا بهم، فأضافوا إليه وتوالت

عليه حضارات إسلامية عدة الأيوبية والمملوكية والتركية، وكل ما أضاف للأزهر سواء في شكله المعماري أو فيما يدرس به من مواد.

منذ نشأته عام 972 ميلادية ارتبط الأزهر كجامع وجامعة بالتعليم في حياة المصريين، وأية كانت بدايته لتدريس ونشر المذهب الشيعي، وخلال تاريخه الطويل جرت مياه كثيرة في نوعية المناهج والتعليم الأزهري، والذي كان يتم في أروقته وحول أعمدته، والتي كانت تدرس فيها مختلف فروع الشريعة الإسلامية واللغة العربية والفقه والسيرة وبعض العلوم الثقافية كالجغرافيا والتاريخ واللفلسفة والرياضيات مع وجود كليات رئيسية تدرس علوم الفقه الإسلامي هي أصول الدين والدعوة اللغة العربية والشريعة، ثم جاء القانون 103 لسنة 1961 المعروف بقانون تطوير الأزهر ليدخل تعديلات جرية في نظم الدراسة بالأزهر بإدخال كل الكليات العلمية (الهندسة – الصيدلة – الطب – إلخ) إلى الأزهر، إضافة إلى تحميل طلبة المعاهد الأزهرية في المراحل المختلفة بمناهج وزارة التربية والتعليم كاملة، وتمر السنون وتزداد عمليات الجرح والتعديل في مناهج الأزهر حتى صدور قانون شيخ الأزهر الحالي د. طنطاوي بإلغاء السنة الرابعة من المرحلة الثانوية الأزهرية.

ونص القانون في مادته الثانية على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى، التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي، ودراسته ونشره، وتحمل

أمانة الرسالة الإسلامية لكل شعوب العالم، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر ورقي الحضارة، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية، وتوريد العالم الإسلامي والوطن العربي بالمختصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشريعة الإسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن.. كما تعمل على تخريج علماء عادلين متفقهين في الدين يجمعون مع الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح كفاية علمية وعملية في الدين لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والربط بين العقيدة والسلوك وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أسباب النشاط والإنتاج وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة.. وقد تأسست وفقا لأحكام هذا القانون جامعة الأزهر والتي تتكون من كليات التجارة والزراعة والطب والهندسة والتربية والبنات والعلوم، بالإضافة إلى الكليات الشرعية الثلاث: وهي الشريعة الوالقانون وأصول الدين واللغة العربية بهدف تخريج الطبيب العالم والمهندس الداعية والمحاسب المتدين ولتحقيق هذا الهدف ألزم هذا القانون (**103** لسنة **61**) الطلاب الأزهريين بدراسة جميع المناهج المقررة لى طلاب مدارس وزارة التربية والتعليم علاوة على مناهج التعليم الأزهري.

وأفرد القانون **103** لسنة **61** بابه الخامس للمعاهد الأزهرية، ونص في مادته الـــ**13** على أن تلحق بالأزهر المعاهد الأزهرية الموجودة قبل إصدار

القانون، ويجوز إنشاء معاهد أزهرية أخرى، بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وتسمى الأقسام الابتدائية منها المعاهد الإعدادية للأزهر، وتسمى الأقسام الثانوية منها المعاهد الثانوية للأزهر ونصت المادة ال(**84**) من القانون على أن تقوم مدارس تحفيظ القرآن الكريم مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب إلى المعاهد الإعدادية للأزهر، ووفقا لهذا النص ألغيت كتاتيب تحفيظ القرآن.

وقد حددت المادة (**85**) من القانون الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر فقالت إن هدفها هو تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الإسلامية وإلى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الأخرى، ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها وإعداده الإعداد الكامل لدخول كليات جامعة الأزهر.. ووفقا للمادة (**89**) من هذا القانون أيضا يحق للحاصلين على الثانوية الأزهرية حق دخول إحدى كليات جامعة الأزهر، وفق قواعد القبول التي يقررها مجلس الجامعة، كما يجوز للحاصلين على الشهادات العامة من المدارس الثانوية العامة أن يلطبوا الالتحاق بإحدى كليات الأزهر بعد النجاح في امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادات الثانوية الأزهرية.

وقد كانت هذه المواد تمثل ثغرات حقيقية للتجاوز في شرط حفظ القرآن، حيث نصت اللائحة التنفيذية من القانون على أن يلتحق طلاب الشهادات

الابتدائية والإعدادية العامة للمعاهد الأزهرية بعد اجتياز حفظ القرآن الكريم بحيث يحقق التعادل بينهم وبين الطلبة الأزهريين، ونتيجة لقلة الإقبال على الدراسة الأزهرية وفراغ مقاعد المعاهد الأزهرية تساهل مديرو المعاهد في هذا الشرط الأساسي (حفظ القرآن) مما أدى في النهاية إلى دخول الأزهر راسبو المدارس العامة، وكانت الطامة الكبرى هي ضعف الخريجين وعدم إجادتهم لأصول المواد الشرعية ولا لقواعد المواد العلمية المستحدثة.

وقد تباينت الآراء حول هذا القانون وآثاره على التعليم الأزهري، ففي رأي الداعية الإسلامي الكبير الراحل الشيخ محمد متولي الشعراوي، أن الدراسة في الأزهر كان قد تم تنظيمها بشكل شامل ومتكامل في عهد الإمام الأكبر الشيخ مصطفى المراغي في الثلاثينات من هذا القرن وصارت زهور الأزهر تتفتح في كل اتجاه، ولكن المتربصين بالأزهر وقفوا لهذه الزهور بالمرصاد لإخماد تفتحها وكانت وسيلتهم في ذلك ما قيل إنه تطوير للأزهر ليضم كليات حديثة خاصة بالعلوم التجريبية إلى جانب العلوم الشرعية، وكان هذا التطوير اعتداء على المنابع الأولى للكليات الشرعية وحقق المتربصون أهدافهم عن طريق ازدواج المناهج الدراسية في مراحل التعليم قبل الجامعي، وكان لهذا الازدواج الأثر السيئ على طلاب الأزهر، حيث حملهم عبئا ثقيلا من المواد الدراسية المتعددة.

ويقول الشيخ سيد عسكر من علماء الأزهر: إن القانون فشل في تحقيق أهدافه وهي تخريج المهندس الداعية والطبيب الفقيه وعالم الأزهر الكفء، فالواقع يؤكد فشل هذا القانون في تحقيق هذه الأهداف، فلم يستطع الأزهر تخريج أي من هذه الأفراد، لأن المستوى العلمي للخريج لم يؤهله لأن يكون صالحا للدعوة، وفوق ذلك فشل الأزهر في تخريج الدعاة المتفقهين وهي مهمته الأساسية وأصبح خريجو الأزهر مسارا لسخرية المجتمع بسبب سوء مستواهم الديني والعلمي خصوصا الذين يوكل إليهم أمر إمامة الناس في المساجد، فكثير منهم لا يحسنون قراءة القرآن الكريم ولا التحدث باللغة العربية.

وعلى هذا فإن الأمر يستلزم إعادة النظر في القانون وتصحيح الوضع إلى ما كان عليه قبل صدوره كي يعود الأزهر إلى سابق عهده جامعة إسلامية.

ويرى د. إبراهيم الخولي، أستاذ اللغة العربية بجامعة الأزهر، أن القانون (**103**) جيد لو أحسن تطبيقه وسد ثغراته التي أدت إلى خفض مستوى خريجي الأزهر، أن القانون أتاح لطلبة الأزهر مشاركة المجتمع في كل مشاكله الدينية والدنيوية، فقبل هذا القانون كان الأزهري منبوذا لا يلجأ إليه أحد إلا في حالة السؤال عن قضية شرعية خصوصا مع محاولة الاستعمار الأجنبي لتشويه صورة الأزهر، وقطع علاقته بأي مجال من مجالات الحياة.. ولو طبق هذا القانون نصا وروحا وخلصت النيات من

ورائه لكان الأزهر في وضع مختلف تماما عما هو عليه الآن، ولاستطاع اختراق الحدود والآفاق حاملا رسالة الإسلام إلى العالم أجمع.

ويؤكد د. الخولي عد التكافؤ بين أهداف القانون والوسائل، التي نص عليها لتحقيق أهدافه وفي مقدمتها السلم التعليمي وازدواجية المناهج حتى أصبحت مسخا شائها لا تغني ولا تسمن من جوع، ولم يعد طالب الأزهر يتقن لا علوم الدين ولا علوم الدنيا.

ويرى د. محمد السعدي فرهود، رئيس جامعة الأهر الأسبق، أن جامعة الأزهر مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي الأزهري وكلياتها الحديثة كالطب والهندسة والصيدلة والزراعة وغيرها ليست كليات جديدة عليها، وإنما هي امتداد لنشاط الأزهر القديم الذي لم يتغير حتى عهد الحملة الفرنسية، إذ كان الأزهر هو حامي القيم الإسلامية وهو الجامعة العربية الإسلامية، التي تقوم بتدريس كافة التخصصات لطلابها، والمترددين على الأزهر من كافة أنحاء العالم الإسلامي بما في ذلك العلوم العلمية والشرعية، فجامعة الأزهر لم يتغير شكلها ولم تلبس ثوبا غير ثوبها، بإضافة كليات عملية لها، وإنما هي تعود إلى سالف عهدها المضيء، الذي يعرفه كال من يقرأ تاريخ الأزهر الناصع.

ويؤكد فرهود أن اللغة الأجنبية هي العقبة الأساسية في طريق طلاب الأزهر، والتي يتم تدريسها بشكل سطحي، فالطالب لا يستوعبها لأنها غير

متصلة بالثقافة الإسلامية ولا يسبقها دراسة لغوية عن طريق المحادثة والمشافهة وإنما هي حروف وكلمات ينطقها أمام طلابه فقط.. إنني أخشى حينما يذهب العلماء الأزهريون إلى البلاد الأجنبية، والتي تحتاج إلى مشافهة بالإنجليزية أو الفرنسية ألا نجد العدد الكافي، فالذين يتقنون اللغة الإنجليزية من الأزهر قليلون.

لكن ما الأسباب التي أدت إلى ضعف مستوى خريجي الأزهر؟ وهل التطوير الذي ظهر على مناهج الأزهر هو السبب؟

د. محمد البري، رئيس جبهة علماء الأزهر اللأسبق يرفض إلقاء اللوم على قانون تطوير الأزهر مؤكدا أن القانون ليس مسؤولا عن ضعف مستوى خريجي الأزهر وإنما السبب الحقيقي هو التهاون والتساهل الذي أصبح متفشيا في المعاهد الأزهرية وإسناد الأمر لمعلمين غير مؤهلين تأهيلا جيدا، ويرى أنه لو أعيد النظر في المناهج الأزهرية وتم القضاء على الازدواجية التي يعاني منها الطالب الأزهري في تعليمه، ولو وجدت الجدية والانضباط في المعاهد الأزهرية لانصلح الحال وأمكن الاستفادة من القانون.

ويشير الراحل د. محمد بلتاجي، أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة، إلى أن السبب في ضعف مستوى خريجي الأزهر، هو التقصير والتفريط في تحقيق شروط الالتحاق بالأزهر وهي حفظ القرآن كاملا وإجادة القراءة والكتابة، والتي كانت سارية قبل تطبيق القانون **103**، وقبول المعاهد

الأزهرية لغير الحافظين للقرآن بالإضافة إلى تأهيل المسؤولين بالمعاهد في نجاح الطلاب وتصعيدهم من سنة دراسية لأخرى بدون تحقيق المستوى العلمي المطلوب إضافة إلى ازدواجية التعليم وصعوبة الاستيعاب من جانب الطلبة، والنتيجة الطبيعية هي خفض المستوى.

ويرى د. عباس شومان، الأستاذ بجامعة الأزهر، أن أحد أهم أسباب خفض المستوى العملي لطلاب الأزهر، هو إلغاء الكتاتيب بحجة مسايرة العصر والقضاء على مظاهر التخلف، وقد ظن القائمون على تطوير التعليم الأزهري أن الكتاتيب رمز للتخلف فنقلوا التلاميذ من كتاب سيدنا إلى المدارس والجامعات، وبعض أن كان الطالب يجلس على الأرض أمام شيخه ليحفظ القرآن عن ظهر قلب وإذا انتقل إلى المدرسة حيث زادت كثافة الفصول وقلت القدرة على الاستيعاب والحفظ ضعف المستوى وظهرت أخطاء إلغاء الكتاتيب وأصبح من المألوف اليوم أن يتخرج الطالب من جامعة الأزهر، وهو لا يحفظ كتاب الله، مع أنه مقرر عليه منذ المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة، وحتى الذين يحفظونه بعضهم لا يجيد أحكام التلاوة، وقد شعر الغيورون على كتاب الله بالضرر الكبير الذي ترتب على إهمال الكتاتيب، فطالبوا بعودتها مرة أخرى ولن يتحسن مستوى الطلاب الأزهريين إلا بالعودة للكتاب وتوفير الشيوخ، الذين يحفظون القرآن للقيام بالتدريس في هذه الكتاتيب.

يقول د. فتحي العراقي، المستشار بإدارة المعاهد الأزهرية: إن معظم المعاهد غير صالحة للعملية التعليمية، وأن الكثير من نصفها تعاني نقص الخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء، وأن نسبة التسرب بين الطلاب والمعاهد زادت بشكل خطير.. وأن الميزانيات المخصصة لشراء الكتب وتأسيس المكتبات لا تكفي لشراء حتى صحيفة يومية واحدة، وأن كوارث زلزال أكتوبر **1992**م ادت إلى إغلاق أكثر من **1500** معهد أزهري لا يزال بعضها مغلق إلى الآن، لأنه لا توجد اعتمادات مالية تكفي لترميمها.

وقال: إن ميزانية الأزهر هزيلة للغاية وهي سبب رئيسي في إضعاف دور الأزهر بسبب مصادرة أموال الأوقاف الخاصة بالأزهر، وتمويله بميزانية حكومية هزيلة وهو ما يؤدي إلى تعريض مستقبل الأزهر للخطر.

وأضاف: تكلفة الطالب الأزهري نفسها انخفضت بشدة حيث بلغت بالنسبة لطالب الابتدائية والإعدادية **5** جنيهات سنويا، مقابل **2** جنيه للطالب عام **1992** بالمرحلة الثانوية بعد أن كانت عام **1945**، **47** جنيه في المتوسط مع الأخذ في الاعتبار فرق القيمة الشرائية للجنيه، وبذلك تكون تكلفة ما تنفقه الدولة على التعليم الأزهري لم يتعد **5%** من الإنفاق على التعليم العام في عام **1995**م.

وأشار العراقي إلى ارتباط الإنفاق على التعليم الأزهري بانخفاض المستوى التعليمي للخريجين إضافة إلى الاستعانة بحملة الدبلومات الفنية غير

المتخصصين للتدريس للطلبة، حيث لا تتعدى نسبة المؤهلات العليا الذين يدرسون للطلاب بالمرحلة الابتدائية **33.4%** فقط والباقي حملة دبلومات، بالإضافة إلى العجز الهائل في التخصصات العلمية.

من ناحية أخرى أثار قرار المجلس الأعلى للأزهر بتعديل مدة الدراسة بالثانوي الأزهريـــ لتصبح ثلاص سنوات بدلا من أربع، والذي صدر في **18-12-1997** جدلا واسعا وزاد من الجدل إقرار مجلس الشعب القانون مؤخرا على الرغم مما أعلنه الإمام الأكبر د. سيد طنطاوي من أنه لا تهاون في حفظ القرآن الكريم من الابتدائي حتى الثانوي، وأن التطوير ينحصر في تنقية المواد الشرعية والعربية من المكرر والحشو.

المؤيدون لقرار خفض سنوات الدراسة يبنون تأييدهم على أساس أن المناهج الدراسية في الأزهر باقية كما هي دون حذف أو نقصان.

أما المعارضون فيرتكزون على أن كل ضعف أو تراجع يصيب الأزهر الشريف يؤدي بالضرورة إلى تجريدنا من السلاح الوحيد المؤثر الذي يستطيع مواجهة أعداء الإسلام والتصدي لهم.

ومن جانبه أكد شيخ الأزهر، أن التعديل وتخفيض سنوات الدراسة يمثل عدلا ومساواة بالطالب الأزهري، لأنه ليس من العدل أن الدراسة في الثانوية العامة ثلاث سنوات وفي الأزهر أربع سنوات، موضحا أن كثيرا

من أولياء الأمور ألحوا في طلب هذا التعديل وخاصة بعد تحول آلاف الطلاب والطالبات من الأزهر إلى غيره.

وقال: إن حفظ القرآن الكريم ودراسة المواد الشرعية واللغوية بجميع مراحل العليم بالأزهر تظل كما هي ولن ينقص منها شيء فقط سوى يتم مراجعتها وتهذيبها عن طريق الخبراء والأمناء، وأكد أن ما يفعله المسؤولون في الأزهر من أجل الدين والعدالة.

يقول المعارضون للقرار: إن قانون د. طنطاوي الجديد ليس أول حلقات المؤامرة على الأزهر فالقانون رقم (**103**) يمثل أول المحطات الرئيسية في إلغاء الدور التاريخي للأزهر كجامعة للعلوم الإسلامية وتبع ذلك خطوات أخرى لا تقل خطورة في هدم شخصية الأزهر المميزة واستقلالية حتى تحول إلى مجرد فرع من أجهزة وزارة التربية والتعليم، وقد استغلت هزيمة يونيو **1967** أيضا للنيل من الأزهر إذا صدر قرار في هذا العام بتخفيض سنوات الدراسة بالأزهر، بحجة خفض النفقات وتعبئة الموارد لمواجهة ظروف الحرب وتم تقليص سنوات الدراسة في الإعدادية الأزهرية من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات ومن خمس سنوات في الثانوية إلى أربع، ثم أصبحت الآن ثلاث فقط بمقتضى التعديل الأخير، وقد قيل وقتها إن هذا التخفيض مؤقت.

والمراحل الأخيرة من عملية هدم التعليم الأزهري جرت كلها في التسعينات، ففي عام **1991**م طبقت قاعدة مساواة معاهد التعليم الأزهري وشهادات الأزهر بشهادات وزارة التربية والتعليم ليترتب على ذلك حذف **50**% تقريبا من الدراسات الشرعية واللغوية في المناهج الأزهرية، في حين بقيت المواد التي فرضت على طلاب الأزهر من التعليم العام كما هي دون حذف.. وفي عام **1997** تقرر إلغاء معاهد المعلمين الأزهريين وعددها **20** معهدا وترتب على ذلك ضعف مستوى حفظ القرآن ودارسيه، وجاءت التقارير الأخيرة مع بداية عام **1998**م، حيث ترتب عليها حذف المزيد من المواد الشرعية وعلوم القرآن وتخريج طلبة ضعاف المستوى ليفقد التعليم الأزهري بذلك سمته الأساسية وخصوصيته باعتباره تعليما دينيا ويتحول إلى تعليم علماني لا ديني، بعدما تقرر افتتاح أقسام فنية تابعة للتعليم الأزهري "زراعي – صناعي – تجاري"، بحيث لم يتبق سوى نقل الإشراف على التعليم الأزهري إلى وزارة التربية والتعليم.

يقول الشيخ جودة الصفتي مدير الخطة والمناهج بالأزهر الأسبق: إنه في أعقاب التطوير الذي فرض على الأزهر **1961** أضيفت مناهج وزارة التربية والتعليم إلى مناهج العلوم الشرعية التي كانت تدرس في المعاهد الأزهرية مما أثقل كاهل الطلاب، الأمر الذي أدى إلى تقليص جميع المواد الشرعية بنسبة **33**% خاصة أن سنوات الدراسة بالمعاهد انخفضت من

تسع إلى ثمان سنوات ثم سبع ثم ست في النظام الأخير، وأنه تم تقليص المواد الشرعية مرة أخرى بنسبة 20% كل مادة على حدة، بينما بقيت مناهج وزارة التربية والتعليم كما هي، ومع تزايد الشكاوى من كثافة المنهج، صدرت التعليمات للمرة الثالثة بتقليص المواد الشرعية في المرحلة الثانوية بنسبة تتراوح ما بين 5% و10% من كل منهج في حين تم تقليص 20% من المواد الشرعية من منهج الإعدادي الأزهري.. وبناء على ذلك كما يقول الصفتي فالتقليص الأخير بعد تعديل الثانوية الأزهرية من أربع إلى ثلاث سنوات سيؤدي إلى مسخ للمنهج الضعيف الحالي، وسيترتب عليه تخريج أنصاف متعلمين، ولا يستطيعون التصدي لما يموج به المجتمع من انحرافات في العقيدة والسلوك، بل إنهم يكونون وقودا لهذا الانحراف كما هو حادث الآن.

كان أبرز المعارضين وأكثير من أقلق شيخ الأزهر في التعديلات الأخيرة الداعية الإسلامي الشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله، فقد أثير حول رأيه وقبوله أو معارضته للقانون وأقاويل كثيرة أصحها أنه وافق على التعديل بعدما أبلغه يخ الأزهر شخصيا في زيارة خاصة لمنزله بأن القانون يعطي لشيخ الأزهر حق الحذف أو التعديل، وسيخوله كافه اختصاصات رئيس الوزراء بشأن الأزهر، وأنه لن يوافق على تقليص مساحة أو حصص المواد الفقهية أو الشرعية أو القرآن، وقد أبلغ مسؤولون بالدولة

الشعراوي أنه سيصدر قانون جديد للأزهر نهاية هذا العام الذي صدر فيه قانون تطوير الأزهر الأخير يعالج كل شؤون التعليم الأزهري، وقد أدى ذلك إلى إعلان الشعراوي موافقته على القانون، ولكن وفدا من العلماء زار الشعراوي بعد ذلك وبين له الحقيقة بالمستندات فأعلن العدول عن موافقته وعارض القانون بشده من جديد، حيث حذر من وجود إرادة لهدم الأزهر.

ويقول علي لبن، أحد خبراء التعليم الأزهري: إن شيخ الأزهر اتهم معارضيه بشكل غير لائق وهناك كثيرا من الحقائق الغائبة عن شيخ الأزهر عندما اتهم معارضيه منها أنه قال إن خطته لإلغاء النسة الرابعة من المعاهد الأزهرية الثانوية لن تنقص شيئا من المواد الشرعية دون تخفيض لعدد الحصص وموضوعات المواد الشرعية والعربية، ولكن كيف وقد صدر قرار عام **1988** يعلن بعض المواد الأزهرية ويخفض عدد الحصص في المواد الشرعية ويضيف حصص للمواد العلمية.

ويؤكد لبن أن حال الأزهر لا يطمئن، وكل الدلائل تؤكد أنه في خطر، وأن هناك مؤامرات لتحجيم دوره وحجمه عن أداء رسالته وللأسف يشارك فيها بوعي أو بدون وعي عدد من أبنائه.

أما الشيخ منصور الرفاعي عبيد، وكيل وزارة الأوقاف الأسبق فيقول: أنا كرجل أزهري أعتقد أن الدراسة في الأزهر يجب أن تكون على المنهج

الذي درسنا عليه وهو أربع سنوات، ذلك لأن الطالب في المرحلة الثانوية يتميز بتقبله للعلوم وبذهنه المنفتح والإقبال فلى الحياة، من هنا فهو عندما يدرس الفقه والتفسير واللغة بكل أنواعها والحديث وغيرها يؤهل نفسه قبل دخول الجامعة، ويؤصل ذلك بالدراسة في الجامعة ويعمق معارفه ويتكون لديه الاستعداد لتحمل المسؤولية.. وقد وضح القرآن أنه على فريق من المؤمنين أن يتخصص في الدراسة الدينية ويتعمق فيها مع الإحاطة ببعض العلوم الاجتماعية والفلسفية حتى يكون على أهبة الاستعداد للدفا ع عن الدين ومناظره والمخالفين قال تعالى: "فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم...".

ويضيف الشيخ الرفاعي أنه عندما خفضت الدراسة الثانوية الأزهرية من خمس سنوات إلى أربعة لاحظنا أن العلماء الذين تخرجوا من الجامعة الآن لم يستطيعوا الوقوف على المنابر وأصبح جيش الدعاة الآن رغم كثرته لا يؤدي ما هو مطلوب منه على الساحة الاجتاعية فما بالنا إذا خفضنا الدراسة إلى ثلاث سنوات؟!

من جانب آخر نفى المؤيدون للقانون الجديد كل اتهامات المعارضين، فوزير الأوقاف المصري د. محمود حمدي زقزوق أكد أن حركات الإصلاح في الأزهر على مر التاريخ واجهت معارضة شديدة، وهي المعارضة نفسها التي تواجه إصلاح المناهج وقال: إن القانون رقم **103** لاقى معارضة شديدة

وقد أثبت التطبيق العملي سلامة القانون، وأن الفشل يرجع فقط إلى عدم إيمان القائمين على تطبيقه بنصوصه، القول الذي مفاده يكون التعديل المقترح مدفوعا من الداخل أو الخارج، وأنه نابع من الأزهر، وليس من الحكومة، موضحا أن تخفيض سنوات الدراسة لن يمس جوهر المواد التي يدرسها الطلاب.

ويؤكد د. أحمد عمر هاشم، رئيس جامعة الأزهر السابق، أن خفض سنوات الدراسة بالتعليم الثانوي الأزهري سو يحقق العدالة بين خريجي الأزهر والتعليم العام في حالة الإحالة إلى المعاش، كما أنه سيتم تخليص المناهج الدراسية من الحشو الزائد الذي يثقل كاهل الطلاب الأمر الذي سيساعد على التركيز الدراسي وتحسين المستو العلمي للطالب، ولا توجد دوافع خفية ولا ضغوط خارجية على الأزهر لتقديم هذا المشروع، وأنه فقط جاء نتيجة حاجة ملحة وبناء على توصيات اللجان الفنية التي شكلها المجلس الأعلى للأزهر، لوقف التدهور في التعليم الأزهري والارتقاء بمستواه حفاظا على الرسالة الدينية للأزهر وحماية اللغة العربية.

وقد شهد مجلس الشعب المصري جدلا واسعا بين الأعضاء المؤيدين للقانون والمعارضين له ووصلت الأمور ذروتها على مدى عدة جلسات حاول فيها النواب المعارضون عرقلة استصدار القانون، وقال النائب د. أيمن نور: إن التعديل سيعنى اختزال سنة تعليمية أي بواقع 25% من المناهج آنذاك

وهو ما سيؤثر على العملية التعليمية وعلى مستوى خريجي الأزهر، وقال إنه من الأفضل إذا كنا نريد تحقيق العدالة بين خريج الأزهر والتعليم العام أن نساوي بينهما في سن المعاش، فهذا أوفر لنا من الدخول في مغامرة غير محسوبة، وهو إنقاص سنة من الثانوية الأزهرية.

وأشار د. نور إلى ضعف مستوى الخريجين من الأزهر وتساءل مما سيكون عليه سيكون حالهم بعد خفض سنوات الدراسة، متطرقا إلى تلك الرسالة التي بعث بها بعض أولياء الأمور إلى الراحل ثروت أباظة وكيل مجلس الشورى، ونشرت في الأهرام عن انخفاض مستوى التعليم في الأزهر، مؤكدا ضرورة البحث عن سبل أخرى لتحقيق العدالة، شريطة أن يكون في خدمة مستوى الأزهريين.

ويتخوف بعض المراقبين من أن يؤدي الهجوم على الأزهر إلى تحقير دوره ورفض حديث غير العالمين بأمور الأزهر.. وقال بعضهم: إننا نحمل شيخ الأزهر المسؤولية كاملة إذا كان في القانون انتقاص من حقوق الأزهر، وإن العهدة على شيخ الأزهر لما له من مكانة علمية وروحية بين المسلمين.. وقد حضر جلسات المناقشة د. طنطاوي شيخ الأزهر ودافع عن المشروع مؤكدا أنه جاء نابعا من رغبة المجلس الأعلى للأزهر التي يراها ضرورية لمسايرة العصر، وبناء على طلب العديد من أولياء الأمور بتخفيف الحمل الدراسي عن كاهل الطلاب، وأن التعديل لن ينال من القرآن ولا من

العلوم الشرعية، وإنما يقتصر على حذف الحشو الزائد.. وقد أقر البرلمان المصري التعديلات الأخيرة بتخفيض مدرة الدراسة بالثانوي الأزهري إلى ثلاث سنوات بدلا من أربعة وتم بالفعل إقرار القانون الجديد.

(2)
الأزهر والدعوة الإسلامية

عند الحديث عن دور الأزهر منذ نشأته في مجال الدعوة الإسلامية بين دعوة، بين دور العلم في العالم الإسلامي، سنجد أنه استطاع تجاوز حدود أروقته، وأن يمتد أثره لآفاق أرحب.. ولكن مع تتابع الحقب التي مرت بالأزهر نجد اختلافا شديدا في أساليب الدعوة بما يتلاءم مع كل عصر، والمدهش أن كثيرا من الانتقادات توجه لمعظم الدعاة الأزهريين في العقد الأخير، حيث أصبحت هناك أوجه قصور بارزة، يتعين من خلالها أن يكون هناك إعادة نظر في الأساليب والتأهيل.

وتتجلى المفارقة واضحة بين داعية الأزهر في الماضي، والدعاة الجدد، فالأول كان صاحب علم واسع، ويتصف بالجرأة وكانت منابر المسجد تشهد واجهة الاستعمار والظلم الاجتماعي، فهل اختلف عمل الداعية باختلاف العصر والأحداث؟ الدراسات في ميدان الدعوة والدعاة تؤكد أن معاهد الأزهر اليوم لم تحقق الهدف منها في تخريج الداعية، كما كان في الماضي والتي تنتهي فور تخرجه، فلا تواصل هذه المعاهد دورها في تثقيف الطلاب، وهو الأمر الذي يحول بين الداعية والإلمام الكافي بالكثير من قضايا عصره، مما يؤدي إلى انعدام مصداقيته لدى الناس.. وقد أجمع أهل

الرأي أن العصر الذي نعيشه بحاجة إلى داعية غير تقليدي، فعنصر الدفع لحركة هذه الأمة من أجل بناء نهضتها وحضارتها، يتطلب داعية من نوع خاص يتسلح بثقافة إسلامية صحيحة، وعلم بأمور وقضايا الواقع، يناسب الوضع الدولي الجديد الذي أصبح فيه مدينة واحدة بسبب التقدم العلمي المذهل في عالم الاتصالات والثورة التكنولوجية.

وطالب البعض بتعديل قانون الأزهر نفسه حتى يعود العالم الأزهري الشامل القادر على الحديث في كل القضايا، وفي عهد د. محمد السعدي فرهود، رئيس جامعة الأزهر الأسبق، تم إنشاء قسم علمي للثقافة الدينية في كل كلية من الكليات العلمية، كالطب والهندسة والزراعة والصيدلة كجزء من التطور المأمول للنهوض بشؤون الدعوة الإسلامية.

ومن جانبه حث د. أحمد عمر هاشم، الرئيس السابق لجامعة الأزهر، على ضرورة أن يكون الدعاة قادرين على توصيل الدعوة والمفاهيم الإسلامية الصحيحة إلى كل العالم بشكل علمي، ومن هنا كانت مسؤولية الدعاة وأهميتهم، وكان تفاوتهم في نقل الدعوة بمنهجها الرباني البليغ، وبأسلوبها السمح الكريم، وبما تحتوي عليه من علوم دينية وأخرى دنيوية، فلابد للدعاة من معرفتها حتى تكون الدعوة في إطارها الصحيح.. ومن هذا المنطلق أكد أن الأزهر وجامعته حريصين على تنظيم المؤتمرات العلمية التي تناقش أمور الدعوة بالأسلوب العلمي، من أجل ربط الدعوة بقضايا

المجتمع، والحرص على مشاركة علماء الشريعة والفقهاء في المؤتمرات التي تنظمها الكليات العلمية المختلفة، وذلك لبيان أحاكم الشريعة الإسلامية في القضايا المستجدة على الساحة الإسلامية.

العمل الدعوي لخريجي الأزهر بات لا يقتصر على الحدود الإقليمية فقط، وإنما ينطلق الدعاة في كافة أرجاء العالم الإسلامي وغير الإسلامي للدعوة إلى الله وتطبيقا للقول إن الإسلام دين عالمي ولا تقتصر رسالته على زمان أو مكان معين.. ولم تكن مهمة علماء الأزهر الشريف منحصرة في إلقاء الدروس على الطلاب فيه فحسب، بل فكر في الجماهير الإسلامية التي لم تحظ بالجلوس في حلقات الدراسة، فأرسل وفوده إلى شتى بقاع العالم، فهو يرسل علماءه بالآلاف إلى الشعوب الإسلامية معلمين ودعاة، فضلا عن الطلاب الوافدين، الذي يتلقون العالم في كلياته ومعاهده المختلفة من كل بلاد العالم الإسلامي، وفي مصر أكثر من 60 كلية بجامعة الأزهر تقوم سنويا بتخريج دعاة وأئمة ووعاظ، وأساتذة في كافة مجالات العلوم الإسلامية، ويتم إعداد الدعاة عن طريق المعاهد، التي تستهدف تخريج الداعية العالم بأصول دينه، الموثوق في معلوماته عن الإسلام، والقادر على تصحيح المفاهيم عن العقيدة، وإيضاح حكم الدين في مختلف قضايا ومشكلات العصر.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود قصور في عمل الدعاة يتمثل في عدم إتقانهم للغات الأجنبية للبلاد التي يذهبون إليها مما يصعب من مهمة التواصل والتفاعل المنشود مع هذه المجتمعات، وكذلك يتخلف البعض عن متابعة القضايا العالمية، ومع كل المحاولات لتخريج الداعية المثقف، فإن مشكلة التعليم في الأزهر فيما يتصل بدراسة اللغة، تتم بأسلوب شكلي وعابر، وفور انتهاء الدراسة والتأهيل لا ينتبه بعض الدعاة إلى عملية التثقيف الذاتي، أو النظر إلى الأبعاد السياسية للظروف المحيطة به، ولذا اقترح المعنيون بشؤون الأزهر والدعوة الإسلامية تطوير المناهج لتكون بكل اللغا، والتصدي لمحاولات التشويه الغربي، والاستفادة من أجهزة الإعلام المختلفة في نشر الدعوة، وضرورة التعرف على طبيعة الشعوب التي يدعون فيها للإسلام، والمشكلات والقضايا التي تعتريهم، حتى يمكن مناقشتها وطرح وإيجاد الحلول لها.

يقول د. عبد الرشيد سالم وكيل أول وزارة الأوقاف المصرية السابق: إن الداعية يجب أن تتوافر فيه عدة شروط قبل أن يتم اعتماده للسفر، منها أن يكون عالما بالتاريخ الإسلامي وبسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلى دراية كبيرة بالفقه والتفسير والحديث، بجانب إلمامه باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، كما يشترط فيه أن يكون سليم الأعضاء والحواس، وتجرى مقابلة شخصية يتم فيها التفاضل بين المتقمين للاختبار السنوي. إنه لا

توجد أي مشكلة في اللغة بالنسبة للداعية، خاصة وأن لغات العالم تزيد عن خمسين لغة ولا يعقل أن يتقن الدعاة خمسين لغة، فالداعية بمجرد وصوله إلى البلد الذاهب إليه يستقبله أبناء العربية، الذين يعيشون في هذه البلاد، وهو يقومون بدور الترجمة بين الإمام وبين المواطنين الأصليين لهذه البلاد.. ومنذ أعوام قليلة قررت جامعة الأزهر أنه لن يدخل بأكمله الدعوة إلا من يحصل على مجموع عال في الثانوية الأزهرية، ويؤدي الامتحان بنجاح في القرآن الكريم كله حفظا وكتابة وفي الخطابة والدعوة، وبعد اجتياز هذه الاختبارات التحريرية والشفهية تقبله الجامعة، وتحفزه على الاستمرار في التفوق بإعطائه مكافأة شهرية مقدارها مائة وخمسون جنيها إلى جانب الكتب وتوفير السكن، وفي حالة التخرج بتفوق، يمنح الخريج اذي سيعمل في مجال الدعوة مكتبة علمية، يتم إعدادها من مؤلفات كبار أساتذة جامعة الأزهربدون مقابل مادي، مما يحفز الطالب على بذل كل طاقته في التحصيل والعلم من أجل الوصول إلى الصورة المثلى.

ورغم جهود الجامع والجامعة فلا تزال الآراء الطموحة تنادي بضرورة النظر بجدية في التعليم وأسلوب عمل الدعاة بما يتناسب مع مكانة هؤلاء في المجتمع حتى يتسنى لهم أداء واجبهم الدعوي على أكمل وجه، وتحقيق الوصول إلى الهدف في شخصية الداعية ونحن على مشارف قرن جديد.

من بين أدوات الدعوة الإسلامية مجلة الأزهر التي صدر عددها الأول عام **1929**، وكانت تسمى مجلة نور الإسلام، ثم عرفت باسمها الحالي، ومهمتها كما حددها الأزهر، هي نشر آداب الإسلام، وكشف ما ألصق بالين من بدع ومحدثات، والتنبيه على ما دس في السنة من أحاديث موضوعة، ودفع الشبهات التي يطلقها البعض على أصل من أصول الشريعة، والعناية بسير العظماء من رجال الإسلام، ونشر المباحث العملية والأدبية، وأيضا المقالات المتنوعة ومناقشة الفكر بالفكر، ونشر ما يجيء في الصحف والمجلات والأجنبية دفاعا عن الإسلام، وأيضا نشر أهم الأحداث الإسلامية باللغة الإنجليزية والفرنسية، وتصدر المجلة شهريا بانتظام مطلع كل شهر عربي، ويشرف عليها مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الإعلام والعلاقات بالأزهر.

ولا تزال مجلة الأزهر حتى عام **1998** تحافظ على خطها التقليدي المحافظ، كانعكاس لآليات العمل داخل الأزهر التي تتحرك ببطء، وأهم الموضوعات التي تناولتها المجلة أخبار العالم الإسلامي، والموضوعات القرآنية، ونشاط جامعة الأزهر والمعاهد، وتاريخ أعلام المسلمين ومنهم أعلام وأساتذة الأزهر السابقين، وبعض الموضوعات التي نشرتها المجلة في أعدادها القديمة، فضلا عن بعض الأبواب الثابتة كالافتتاحية ويكتبها رئيس التحرير، وطرائف ومواقف والعلوم الكونية وبين المجلة والقارئ، علاوة على أخبار

شيخ الأزهر ونشاطاته وفتاواه وخطبه الموسمية، ومقالاته وآرائه في القضايا المختلفة.. ولذلك كله تمثل المجلة مع المكتبة والمطبعة الهياكل الأساسية لمجمع البحوث، والتي تضطلع بمهمة إخراج نشاط المجمع إلى النور والقيام برسالته في التوعية ونشر الدعوة، ومفاهيم الدين الصحيحة وتصدر المجلة شهريا كتابا كهدية لقرائها أشهرها كتاب عن الشيخ الغزالي، وكتابين عن رحلتي شيخ الأزهر إلى السنغال وإندونسيا، ومن الكتب الهامة الأخرى كتاب "الحسبة ودور الفرد فيها"، ويقوم علماء الأزهر بتحقيق كتب التراث ونشرها من أجل رفع علم الفكر الإسلامي.

ويعد مجمع البحوث الإسلامية من أهم مؤسسات الأزهر التي تسهم في صقل الدعوة ويقول د. محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر: إن مجمع البحوث الإسلامية يضم نخبة ممتازة من الرواد الراسخين في العالم، والذين على أيديهم تخرجت الأجيال المتعددة من المدرسين والأطباء والقانونيين والفقهاء وغيرهم، وهو أعلام في فكرهم وخلقهم.. ومجمع البحوث يقوم بدراسة كل ما يتصل بهذه البحوث الإسلامية، ويعمل على تجديد الثقافة الإسلامية، وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص.

وقد أصبح الأزهر يمثل المرجعية الإسلامية الكبرى في العالم بأسره، ويسعى حثيثا لمواكبة التقدم الحضاري والعلمي، كجامع وجامعة، وأن يستثمر

إمكانات العصر الحديث بكل وسائله المتاحة من شبكة المعلومات العالمية لبث العلوم والثقافة الإسلامية الأصلية.

تصدى الأزهر عبر تاريخه إلى من يحاول الإساءة إلى الإسلام، وقام علماؤه ولا يزالون بتصحيح الأخطاء التي تراكمت في الفكر غير الإسلامي عن الإسلام، عن طريق تبادل الحوار بين مختلف أصحاب الفكر والمذاهب، والاديان السماوية.. ويذكر أن الشيخ محمد عبده كان من أوائل علماء الأزهر الذين اهتموا بهذا الجانب الحيوي، وقامت بينه وبين العديد من مفكري الغرب حوارات ومراسلات دائمة، واستطاع الإمام أن يقدم الإسلام في صورته السمحة (الوسطية) القائمة على الاعتدال وعدم الغلو والتشدد.

يقول الشيخ فوزي الزفزاف، وكيل الأزهر السابق: ينطلق الحوار من احترام الأديان بعضها البعض، فالله هو الذي أنزلها، ولا يوجد دين يقول إن الله غير موجود، فهناك حوار وقد مشترك بين الأديان مثل: الإيمان بالله واليوم الآخر والجزاء والحساب، فالمتدينون جميعا (المسلم والمسيحي واليهودي) يتلاقون على الإيمان بالله، وبالمثل الأعلى، ويتلاقون على أننا يجب أن نحارب الفقر والاستبداد، والبحث عن أوجه الاتفاق المشتركة.

ويرى العلماء أن المجتمعات العربية والإسلامية تتعرض لغزو ثقافي شرس، بهدف الهيمنة وإحكام القبضة على مقدراته الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والدينية، ومن هنا اكتسب الحوار أهميته للتكتل ضد اللادينيين، واللاأخلاقيين والمخربين، فهو يجمع أصحاب الديانات ليقفوا صفا واحدا أمام النزعات غير الدينية والإلحادية والمخربة لصنع مجتمع يؤمن بالله وباليوم الآخر.

ومن شروط الحوار التي جعلت لجنة الأزهر الشريف كميثاق لعمل الاتفاق على إعادة صياغة صورة الآخر في إطار من التفاهم والتسامح، وأن يهدف إلى إشاعة المودة وروح السلام والتعاون للبشرية، واستعداد كل محاور لفهم الآخر، وتجنب إصدار أحكام مسبقة عليه، وإنكار نزعات التفوق والسيطرة والهيمنة واحتلال العقل، ومسخ الثقافات الأخرى، وتبادل العلوم والمخترعات جنبا إلى جنب مع تبادل الثقافة والآداب والإعلام والفنون، والاعتراف برغبة كل طرف في تنمية قيمه وخصوصياته الثقافية والحضارية.

ويقول د. إسماعيل الدفتار، الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر: إذا طلبت للحوار فلابد أن أحاور، ولابد أن أعلن الإسلام ويجب ألا أحيد عنه، وألا ألون الإسلام لأرضي الآخرين، وأن أدعو إلى الله عز وجل، وأشرح تعاليم الإسلام، وإذا كان البعض يرتاب في هذه الحوارات، فإننا نقول لهم إن الله قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: "وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين" فيجب ألا نقيم وزنا لمثل

هذه الاحتمالات، لكن علينا أن نكون يقظين وحذرين، ومسلحين بالعلم والإيمان الحق واليقين الصادق.. ومنذ أعوام قليلة حضر إلى مصر بدعوة من جامعة الأزهر كبير أساقفة كانتر بري جورج كيري الذي ألقى محاضرته حول التحديات التي تواجه الحوار المسيحي الإسلامي يقول فيها: أدى كل من الإسلام والمسيحية مآثر جليلة للمجتمعات الإنسانية عن طريق التعليم والتكافل الاجتماعي، وزرع القيم الأخلاقية السامية من أجل خير البشرية، ويشعر الكثيرون بغض النظر عن انتماءاتهم العقائدية بالعرفان بالجميل نحو المبادئ التي تربوا عليها من خلال إيمان مستنير نهل منه الملايين من المهد إلى اللحد.

على جانب آخر، يقول علماء الإسلام بأن الحوار بين الأديان لغة حضارية، والقرآن حافل بالحوار والمناقشة والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وقد حاول إبراهيم "الخليل" هداية قومه بالحوار وعلى "الإمام" أن يتكلم عن الوحدانية ويعمق إيمان المسلمين، والقرآن الكريم تحدث عن المسيح وعن مريم العذراء، وعن قصص بني إسرائيل حديثا كريما في الدعوة إلى الأخوة بين الأنبياء، فالمؤمنون جميعا في خدمة واحدة يتعاونون لترسيخ الإيمان والقيم والمبادئ والأخلاق والفضيلة.

ويرى المعارضون أن لغة الحوار في إطار الأديان مشروعة ولكن المروض أن نقبل لغة الاستعلاء ومحو الذات وتشويه الهوية ومحاولة الغزو الثقافي خاصة

بين صفوف الشباب، وشغلهم عن عظائم الأمور بأشياء تافهة ومضللة، ومحاولة تفريغ العقلية الإسلامية من ماضيها وقيمها بوسائل شتى، ومحاول ملء الذهن العربي بمفاهيم الحضارة الغربية، والتفريط في الحقوق والقضايا المصيرية.

على مدار تاريخه الطويل خرّج الأزهر مئات العلماء الذين حملوا مشعل الدعوة في مصر والعالم ومن أبرز الدعاة المرموقين في تاريخ الأزهر الإمام محمد عبده **1849 – 1905**م، صاحب الترعة التنويرية الذي لم يكن من دعاة الظلام والإرهاب الفكري حسب رأي الدكتور عاطف العراقي أستاذ الفلسفة الإسلامية فالإمام خلال حياته، والتي كانت قصيرة نسبيا، حرص على تقديم المثل والقدوة والريادة، وسط الأشواك والصخور، وخاض العديد من المعارك الفكرية، وارتبط اسمه بالإصلاح الديني والاجتماعي، وترك مدرسة متعددة الاتجاهات، اجتماعية وفكرية ودينية وأدرك الإمام محمد عبده ضرورة فهم الدين فهما صحيحا، فهو دين توحيد وتتريه ويسر، يساير الفطر السليمة، فلا تناقض بينه وبين العلم أو المدنية، وربط مبادئ الدين بقضايا العصر والحضارة، ووضع الشيخ تعريفا جديدا للعلم غير ما تعارف عليه العلماء من قبل هو (العلم ما ينفعك وينفع الناس)، وهو تعريف يوجه العلم إلى فائدة النفس والمجتمع، وكان يرى رحمه الله أن الإصلاح بإيقاظ الوعي الديني عند المسلمين، ونادى بإصلاح الأزهر

والمحاكم ودار الإفتاء، وإصلاح مناهج التعليم، والدفاع عن الدين أمام حملات الطاعنين، ومحاربة البدع والانحرافات بين المسلمين.

ومن أقوال الشيخ محمد عبده (إنما بقاء الباطل بسبب غفلة الحق عنه)، وهي مقولة تؤكد روحه الثورية، وإيمانه بوجوب محاربة الباطل أينما كان، وقد اشترك مع أستاذه جمال الدين الأفغاني في إصدار مجلة العروة الوثقى في باريس، وكانت تدعو لتحرير المسلمين، وتقوية الروابط بينهم، وتعريف أهل الشرق بحقوقهم، كما اشترك معه في دعوته الإصلاحية وكفاحه، ومن وسائله في الإصلاح السياسي جهوده في مجلس شورى القوانين، وتنبيه الرأي العام المصري والعربي إلى حقوقه مما أتاح له فرصة النقد السياسي، ومتابعة دوره الفاعل في مجال الدعوة الإسلامية.

لقد رأى الناس في كل من مصر والعامل العربي في الإمام محمد عبده شخصية فريدة.. ناضجة ومثقفة، يميزها عن غيرها من الشيوخ أقرانه هذا النضج.. وهذه الثقافة والعلم والغزير.. وكانت أعماله وفيرة ومتنوعة، حيث لم يكل يوما أو يتقاعس عن أداء رسالته منذ شبابه المبكر، إلى أن أضحى شيخا يشارف الستين عاما، فكان يطالع ويتعلم ويحرر جريدة الوقائع المصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذلك يشارك في جلسات مجلس الشورى، ويعمل بالقضاء ولمحاكم، ويدرس للطلاب في الأزهر الشريف ودار العلوم، ومدرسة الألسن العليا.. إضافة إلى إصداره

الفتاوى في الشؤون الدينية، والاجتماعية، وتفسير القرآن الكريم، ومراسلة علماء المسلمين في المشرق والمغرب، ودعوة المسلمين إلى التآزر، فضلا عن نشر المقالات الفلسفية، مما يعبر عن درجة عالية من الاستنارة، وفهما راقيا للدين والعصر معا.

أما الشيخ محمد الغزالي فكان خطيبا مرموقا اعتلى منابر مساجد الأزهر وعمرو بن العاص وعمر مكرم في القاهرة، بعد أن ربى مدرسة من الدعاة وطور أسلوب الخطبة التقليدي، وطوال نصف قرن وقف الشيخ يجاهد في جبهة ترتكز على إحياء الإسلام الصحيح، وتجديد وسائل نهضة المسلمين، ولا ينكر أحد دور الشيخ في خدمة الدعوة الإسلامية، وقد ربط في خطبه ودروسه وكتبه المتعددة بين الدين والدنيا، ولم يسبق لداعيه مثل هذه المؤلفات، حيث لم يترك بابا لخدمة الإسلام والمسلمين إلا طرقه.

عندما تخرج الشيخ الغزالي في الأزهر في عام **1941**، عمل إماما ومدرسا وخطيبا، وقد انتمى عقب تخرجه في الأزهر إلى جماعة الإخوان المسلمين، ثم اعتزلها فترة، ليعود إلى صفوف الإخوان من أبرز أعضائها، وقد كان محملا بهموم وقضايا أمته ويواجه الدنيا برأيه في كتبه، فلم يكن يحب المماحكات اللفظية والتعليلات النحوية أو البلاغية، بل كان يرى القرآن والسنة نبعا سخيا وتعبيرا عن حال عقله المهموم بقضايا الإسلام والمسلمين.

وتنقل الشيخ الغزالي في أكثر من بلد عربي وإسلامي محاضرا وخطيبا، فعمل أستاذا ورئيسا لقسم الدعوة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وأستاذا بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بالجزائر، وقدم للمكتبة الإسلامية أربعة وتسعين كتابا بين فيها دور الإسلام في حل المشاكل العالمية والفكر الإسلامي في مختلف نواحي الحياة، ودافع فيها عن الإسلام وفند فيها الادعاءات الموجهة من خصومه، ومن هذه الكتب "الإسلام والاستبداد السياسي"، "الإسلام المفترى عليه"، "التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام"، "الإسلام والمناهج الاشتراكية".

ومن أقوال الشيخ الغزالي: "الرجل صاحب الرسالة يحيا لفكرته ويعيش فيها، فحياته فكرة مجسمة تتحرك بين الناس، تحاول أبدا أن تفرض على الدنيا نفسها، وأن تغرس في حاضرة الإنسانية جذرها ليمتد على مر الأيام والليالي فروعا متشابكة تظلل المستقبل وتتغلغل فيه، ومن ثم تبدأ الدعوات والنهضات الكبرى برجل واحد هو في بداية الأمر أمة واحدة.

وفي موضوع آخر: "لا ريب أن الدعوة الإسلامية تجتاز مرحلة من أشد المراحل وأصعبها في الداخل والخارج على السواء، ذلك أن نجاح الدعوة الإسلامية يتطلب عناصر كثيرة وإذا تأملنا حالنا وجدنا أن أغلب هذه العناصر مفقودة تماما، ولذا فأنا أعتقد أن بقاء السلام إنما هو من خوارق العادات، وأنه لولا سر خفي في هذه الرسالة التي ختم الله تعالى بها وحي

السماء، ما بقيت أمام شدة الأعداء الذين يتظاهرون ضدها، ومع تخاذل الأصدقاء وجهلهم وقصور وسائلهم، فكل هذا ألحق بالدعوة هزائم شتى في ميادين عديدة.. وقد خاض الغزالي معارك فكرية عديدة، بدأها في عام 1950 حين صدر كتاب المفكر الإسلامي خالد محمد خالد "من هنا نبدأ"، ورأى أن مبادئ هذا الكتاب تدعو إلى الإصلاح من وجهة نظر علمانية، فرد عليه بكتاب "من هنا نعلم" فند فيها آراء خالد محمد خالد، وخلص إلى أن الإسلام دين التقدم، ثم كانت معركته حول نشر رواية "أولاد حارتنا" لنجيب محفوظ، وأعد مع ثلاثة من مشايخ الأزهر تقريرا حولها، ولا شك أن زيارة الغزالي لنجيب محفوظ في المستشفى، عيقب محاولة اغتيال الأخير منذ سنوات، أكد أن الخلاف الفكري لدى الشيخ لا يفسد للود قضية وكانت المعركة الأكثر بروزا وقوبلت بردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض، حين طلب الدفاع في قضية قتل الكاتب العلماني فرج فودة، شهادة الشيخ الغزالي، والتي أحدثت دويا هائلا حين قال "لا عقوبة في الإسلام لمن يقتل مرتدا".

وشارك الشيخ الغزالي في العديد من الندوات الدينية وتحدث من خلالها في القضايا التي تشغل بال الناس، وطالب بضرورة تنقية وسائل الثقافة الإسلامية، وكان يقوم رغم مرضه بالرد على الخطابات التي تفد عليه بالآلاف طالبة الفتوى في أمور الدين والحياة، وفي الفترة السابقة لوفاته كان

يعطي محاضرات في الدفاع عن الإسلام للأئمة في الدعوة وأصول التبليغ، وتدارس أحوال العالم الإسلامي.

ويعتبر الشيخ محمد متولي الشعراوي من الدعاة القلائل، الذين أفاض الله عليهم بنور الإيمان في هذا العصر، واستطاع أن ينفذ إلى قلوب الناس من كل النوعيات والأعمال، وأضاف أبعادا جديدة لتفسيرات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، واجتهاداته المتميزة من منهل العلوم الحديثة، والقائمة على المنطق والإقناع، وكانت هذه المكانة الرفيعة في وادن كل من يسمعه أو يلقاه.

ولقد عرف الشيخ الشعراوي في طفولته بالنبوغ المبكر، حيث ولد في **15** أبريل **1911** بقرية قادوس مركز ميت غمر محافظة الدقهلية، وحفظ القرآن في كتاب القرية، ثم التحق بمعهد الزقازيق الديني، ثم بكلية اللغة العربية بالأزهر، ونال شهادة العالمية (الليسانس) وهو في الثلاثين من عمره **1941**، ثم حصل على إجازة التدريس **1943**، واشتغل مدرسا بالمعاهد الدينية في طنطا والزقازيق والإسكندرية حتى عام **1950**، حيث انتقل إلى العمل في المملكة العربية السعودية بجامعة أم القرى في مكة المكرمة، مدرسا لمادة العقيدة ورغم تخصصه أصلا في اللغة وسافر بعد ذلك إلى الجزائر وعمل بها حوالي **7** سنوات، ثم عاد إلى القاهرة، وعين مديرا للأوقاف بمحافظة الغربية، ثم وكيلا للدعوة والفكر، ووكيلا للأزهر، ثم عاد إلى

السعودية في عام **1970** للتدريس في جامعة الملك العزيز، حتى اختير وزيرا للأوقاف في وزارة ممدوح سالم عام **1976**، ثم اختير عضوا بمجلس الشورى والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وعضوا بجامعة الدول الإسلامية، ورفضها جميعا ثم اختير عضوا بمجمع اللغة العربية.

يقول أهل الرأي عنه: هو عالم بسيط في مظهره.. عميق في مخبره وجوهره.. أسلوبه يخلو من الديباجات القديمة، وكلماته ترسم طريقا مجلوا صافيا نابضا بالحق والخير والإيمان.. ادخل عناصر جديدة في حياتن اليومية، وجعل من ساعة درسه موعدا وشوقا إلى لقاء لحظات تشف فيها النفس في زحام المشاغل الحياتية.

الشيخ الشعراوي بحق إمام الدعاة المسلمين وأكثرهم شهرة ونجومية في النصف الثاني من القرن العشرين، وتصاعد نجمه بشكل ملحوظ، فأصبحت له برامجه التليفزيونية وأحاديثه الإذاعية، وانتشرت كتبه وحققت أكبر نسبة مبيعات، وتسابقت الصحافة على أحاديثه وأخباره، وأصبح له خطورة كبيرة لدى كبار المسؤولين في مصر والعالم الإسلامي ودوره المهم في الحياة العامة .. يقول الشيخ الراحل: "أنا داعية لكل المسلمين، ولست إماما أو زعيما لطائفة أو مجموعة من المسلمين، وقد رفضت بعد استقالتي من وزارة الأوقاف أي منصب، ورفضت تعييني بمجلس الشورى، فأنا لا أبحث عن منصب أو إمامة، وأعتز بأني داعية إسلامي"، وقد تعرض الشيخ الشعراوي

للهجوم من خصومه، خاصة بعد قولته أنه سجد لله شكرا حينما وقعت نكبة **1967**، وكذلك قوله أن من يستمعون إلى بيتهوفن لا يعرفون الله، وهجومه على الشاعر أبو الطيب المتنبي، ووصفه الخصوم بأنه يملك قداسة غريبة لدى جماهير الشعب المصري، وأن البعض يصل به إلى مرتبة الأولياء ولكن الشيخ امتنع عن الرد وعقب: أنا صابر وسأظل لأمرين: الأول أنه يكفي في الرد على كل من يهاجم أن نقرأ توقيعه على الهجوم، فهذا هو الرد، والثاني: أنني ما هوجمت إلا ورأيت خيرا كثيرا من هذا الهجوم.

وللراحل مواقفه المبدئية من قضايا الأمة الإسلامية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها مثل قضية البنوك والاستنساخ والزواج والطلاق، وقضايا تحرير الأراضي المحتلة وقضية الصراع العربي الصهيوني وغيرها، إذ يقول: "إن ما تقوم به إسرائيل حاليا هو حرب أعصاب فقط، ومطلوب منا أن نكون جادين في نصرة دين الله، وليكن معلوما أن العتاد ليس هو كل شيء، فلله تعالى جنود في السماوات والأرض لا يعلمها إلا هو، ويوم أن نكون أهلا لنصرة دين الله فلن تكون إسرائيل أو حلفاؤها أقوى من أبرهة الأشرم وجيشه.

ومن أقوال الإمام الراحل: "إن الدعاة إلى الله وهم ورثة الرسل وحملة المنهج الإلهي، وخدام الفكر الراشد، يمثلون حملة الإعلام في كل مجتمع، وينهضون بمهمتهم في طبيعة خيرة ونفوس وادعة لينة، وخلق رضا رحيب،

فالناس في حاجة إلى كنف رحيم، وإلى بشاشة سمحة وإلى ود يسعهم وحلم يظلهم، وعقل سديد يتحمل عنهم عوائق الحياة، وظلم المعترك الذي يتخطف الناس بعضهم من بعض.

(3)
الأزهر في مواجهة السلطان

التصدي لرصد تاريخيه الدور السياسي للأزهر منذ نشأته من حيث مدي استقلالية أوتبعيته في أداء دوره يعد محاولة صريحة لتحديد درجات التماس أو التباعد بـين المؤسسـة الدينيـة العريقة وبين السلطة السياسية أو نظامالحكم وما قد يخلفـه ذلك من تأثيرات معلنة أو متترة علي قرارات المؤسسة الدينة أو طبيعة أدائها.. في بداية عهده حاولت الدولـة الفاطميـة استغلال الجامع الأزهر في نشر المذهب الشيعي من خـلال إدراج المذهب الشيعي في برنامج التعليم بـالأزهر أو مـن خلال قيام العلماء بشرح المذهب في حلقات دراسية تعقـد للطلبة وتقوم الدولة بتحديد الكتب التي يتم تدريسها.

وفي عهد المماليك كان الحاكم يختار من بين الامراء ورجال الدولة من يشغل منصب «ناظر الأزهر» الذي كان منصبه إداريا بحتا، حـتي جـاء الدولة العثمانية التي أدركت الأهمية التي يمكن أن يلعبها الأزهر في إضـفاء الشرعية علي وجودها، خاصة وأن حكامها – رغم انتمـائهم للمـذهب السن– لم يكونوا يتكلمون العربية..

وفي سبيل ذلك اهتم العثمانيون بتجديد الأزهر وزيادة عدد الأروقـة والاهتمام بالدارسين وكان لذلك أثر كبير في زيـادة مصـداقيتهم لـدي

المصريين..ويلاحظ في عهد المماليك أن الأزهر تمتع بكثير من الاستقلالية المالية والعلمية وهو مازاد من مكانة علمائه في المجتمع.

وتتوقف طبيعة ومساحة الدور الذي يلعبه الأزهر علي الظروف السياسية السائدة، فالفرصة التي أتاحتها الدولة المملوكية لعمائه مكنتهم من القيام بالعديد من الأدوار كتعيين الحاكم وإسداء النصيحة إليه وتعبئة الناس لمواجهته والثورة عليه أو أن يكونوا حلقة اتصال بينهم وبين الحكام.. وكان محمد علي – حاكم مصر– علي وعي بما يمكن أن يمارسه علماء الأزهر من تأثير – خاصة وأنهم ساهموا بقوة في توليته– فعمد إلي تهميش دورهم وقضي علي كثير من استقلالية الأزهر حتي تراجعت مكانة علمائه الذين لعبوا دورا مؤثرا في ترة الاحتلال الفرنسي لمصر ومن بعدها فترة الاحتلال البريطاني.

وفي مرحلة ما بعد ثورة يوليو **1952** كان تركيز السلطة الساسية علي استخدام السلطة الدينية في ترسيخ متطلبات المرحلة وأهدافها وإيجاد شرعية للنظام الناصري وبالتالي اتجه جمال عبد الناصر إلي اضعاف استقلالية الأزهر وعلمائه من خلال اصدار عدة قوانين مثل قانون إلغاء الوقف الأهلي وتحويل جانب كبير من أراضي الأوقاف لصالح الاصلاح الزراعي وإلغاء المحاكم الشرعية والقضاء علي أي دور يمكن أن يلعبه الأزهر في

شئون المجتمع، بإصدار قانون إعادة تنظيم الأزهر وإنشاء المجلس الأعلـــي للشئون الإسلامية كأداة «إسلامية» لتنفيذ سياسات النظام.

وفي عهد السادات لم تختلف رؤية الدور السياسي للأزهر عن العهـــد الاصر فقد حرص النظام علي استمالة الأزهر وعلمائه من خلال الخطابات السياسية التي تؤكد علي الأزهر صاحب دور تـــاريخي في الـــدفاع عـــن الإسلام ولولاه لضاع الإسلام علي حسب تعبير السادات في أكثـــر مـــن خطاب، فقد تسببت ظاهرة العنف الديني التي ألقت بظلالها علـــي فتـــرة حكم السادات وواجهت الرئيس مبارك من بعده في بداية حكمه في تزايد دور الأزهر في عهد مبارك لكونه المرجعية الدينية الحقيقة لنظـــام الحكـــم بجانب دوره في إقراره المشروعات القوانين قبل إصدارها.

وعلي جانب آخر، يمكن القول إن الأزهر في هذه الفترة انخرط مـــع النظام في علاقة استمت بالهدوء الذي قد يصل إلي حد المهادنة في كثير من القرارات أتيح للأزهر في ظروف معينة أن يظهر فتاوي معينة في قضايا مثل طبيعة العلاقة مع إسرائيل وفوائد البنـــوك أو بعـــض القضـــايا الفكريـــة والاجتماعية، أما فيما عدا ذلك وخاصة فيمـــا يتعلـــق بـــبعض القضـــايا الاقتصادية فلم تكن الدولة تعتد برأي الأزهر الذي يبدي مرونة ملحوظـــة فلم يضغط علي النظام لتطبيق الشريعة الإسلامية أو إلغاء معاهدة الســـلام مع إسرائيل أو تحريم فوائد البنوك وبالمقابل سمحت الدولة للأزهر بممارســـة

دور استقلالي فيما يخص شئونه الداخلية أو ما يتعلق بمعاركه مـــع جهـــات بعينها في محاولة للإيحاء بأن الأزهر مؤسسه مستقلة لا سلطان للدولة عليه.

وقد وصف البعض استقلالية الأزهر بأنها هشة ولا تظهر إلا بقدر مـــا يسمح لها النظام، خاصة وأن شيخ الأزهر يكون علي علاقة متينة بالحكومة من خلال وجوده في مناصب رسمية سابقة علي توليه المشـــيخة تتـــيح لـــه تطويع توجهاته لمتطلبات النظام وتخلق بينهما حالة من «التعايش» الـــذي يحول شيخ الأزهر إلي مجرد موظف – أو لنقل وزيرا– يتولي تنفيذ سياسات ترسمها الدولة وهو ما يؤثر بشدة علي صورة شيخ الأزهر التي بدأت تهتـــز في أذهان المواطنين وتفقد كثيرا من جلالها وقدسيتها لديهم – من الممكـــن استثناء شيخ الأزهر الأسبق الشيخ جاد الحق من هذا الوضـــع في أحيـــان كثيرة – وهذا ينطبق بشدة علي د. محمد سيد طنطاوي الـــذي يـــتحفظ كثيرون علي مواقفه وآرائه التي تأتي دوما في خدمة توجهات حكومية ممـــا زاد من عدد معاركه مع المثقفين من خارج وداخل الأزهر بسبب فتـــاوي بعينها وتصرفات كثيرة أبرزها لقاؤه بالحاخام الإسرائيلي «إســـرائيل لاو» الذي عله موضع هجوم مكثف، ولذلك معركته حـــول قـــانون التعلـــيم الأزهري الذي أقره مجلس الشعب ووصفه المعارضون بأنه محاولة لتفريـــغ رسالة الأزهر من محتواها وتقليص دوره في خدمة الإسلام.

وقد سبب الهجوم المتعاقب علي د. طنطاوي ردود فعل غاضبة من جانبه وفي تصريحاته التي كانت دائما تأتي هادئة حتي إنه لم يجد وسيلة في الرد علي معارضيه سوي وصفهم بأنهم جهلة لا يفقهون شيئا في الدين...

وأيا كان التحفظ علي بعض مواقف شيخ الأزهر ، فإنه لا يمنعنا من استجلاء تاريخ ومواقف سابقيه الذين كانوا دائما أصحاب وضع مؤثر في تسيير النظام الحاكم أو تقييمه إن تطلب الأمر ذلك، فالشيخ محمد الحفني الذي تولي مشيخة الأزهر عام **1757**م وصفه الجبرتي بأنه «قطب رحي الديار المصرية» ولا يتم امر من أمور الدولة وغيرها إلا بإطلاعه وإذنه، والشيخ أحمد العروسي الذي تولي المشيخة عام **1778**م يذكر له احتجاجه علي الوالي «أحمد أغا» عندما أساء لبعض المواطنين وانتهي الأمر بعزل الوالي وتعيين غيره وإجباره علي الحضور للأزهر واسترضاء العلماء.

أما الشيخ عبد الله الشرقاوي الذي تولي من عام «**1793** لعام **1712**م» فكان في مقدمة الثائرين ضد الوجود الفرنسي بمصر، وحاول نابليون استمالته ولكنه رفض واستطاع الصمود والحفاظ علي الأزهر وبعد خروج الفرنسيين ذهب ضمن وفد يرأسه عمر مكرم لتوليه محمد علي بعد أن اشترطوا عليه أن يحكم بالعدل ويقيم الأحكام والشرائع السماوية وألا يفعل أمرا إلا بمشورة العلماء الذين يحق لهم عزله إذا خالف هذا الشروط

ولكن محمد علي بعد أن استقرت له أمور الحكم إنقلب علي العلماء وعزل الشرقاوي.

وفي عام **1812** تولي الشيخ محمد الشنواني المشيخة، وعرف عنه أنه كان من ضمن قادة المقاوم ضد الفرنسيين واشتهر بعزوفه عن الاتصال بالحكام، ولكنه كان لا يتردد في إسداء النصيحة إلي محمد علي وعارضه عندما حاول الاستيلاء علي بعض الأراضي دون وجه حق.

وكان الشيخ حسن العطار من أبرز مشايخ الأزهر الشريف وهو صاحب مقولة «إن بلادنا لابد أن يتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس بها» وعرف العطار كأحد القادة الوطنيين في مقاومة الفرنسيين ورغم أنه تولي المشيخة بعد إلحاح من العلماء والطلاب إلا أنه استطاع أن يقيم علاقة متوازنة مع محمد علي وكان يبرر ذلك بأنه يحاول استمالة السلطة لمصلحة الأزهر وإدخال العلوم الحديثة به.

وفي عام **1847** تولي المشيخة إبراهيم الباجوري الذي كان حريصا علي كرامة العلماء والحفاظ علي حقوقهم لدي عباس باشا الأول من كان يداوم علي حضور دروس الباجوري وجاء من بعده الشيخ مصطفي العروسي الذي اصطدم مع الحاكم لأنه – العروسي- قام بفصل علماء من الأزهر رأي أنهم ليسوا علي المستوي المطلوب علميا ومنع الاستجداء

بالقرآن في الطرقات وحارب البدع والخرافات ورأي أنها بقايـا للحكـم العثماني.

في عام **1870** تولي الشيخ محمد مهدي العباسي مشيخة الأزهر وبدأ في تنظيم شئونه حيث أعاد حقوق العلماء ووضع قانونا للتدريس بـالأزهر وآخر لتنظيم الامتحانات، ولما قامت الثورة العرابيـة عـام **1881**م ، لم يتجاوب معها فعزل من المشيخة ثم اعاده الخديوي إليها ثم اختلـف معـه فطلب إعفاءه من منصبه ليخلفه اليخ شمس الدين الانبـابي عـام **1882**م الذي أصدر فتوي أعلن فيها أن الخديوي توفيق لا يصلح حاكما للمسلمين بعد أن باع مصر للأجانب وكان الشيخ مؤيدا لأحمد عرابي واصطدام مـع الخديو عاب حلمي الثاني بسبب رفضه الموافقة علي منح كساوي التشريفة التي أعدها لعلماء الأزهر بحجة أن الانبابي انحاز لعلماء الشافعية وعليه قام الخديوي باصدار قرار ينظم عمل الازهر من خلال مجلس إدارة للحد مـن سلطات الشيخ الذي لم يعد له الكلمة العليا في شـئون الأزهـر ويـذكر للإنبابي وقوفه بجوار الثورة العرابية ضد الخديوي والانجليز.

وجاء الشيخ حسونة النواوي الشيخ الثالث والعشرون للأزهر ووضع قانوناً لتنظيم الأزهر اشتمل علي ستة أبواب اهمها أن إدارة الأزهر تكـون من خلال مجلس يرأسه شيخ الأزهر وستة أعضاء، وهم المفتي وشيـوخ المذاهب واثنان من الموظفين..

وعارض النواوي الحكومة في تعديل قانون المحاكم الشرعية مم تسبب في إبعاده عن منصبه ليخلفه قريبه عبد الرحمن النواوي الذي اسـتفاد ممـا حدث لسلفه فكانت فترة وجوده بالأزهر هادئة.

وفي الفترة من «1900–1916» تولي سليم البشري أحـد قـادة الحركة الإصلاحية في الأزهر أمور المشيخة، وصدر في عهده القانون رقـم 10 لسنة 1911 الذي نص علي تشكيل مجلس الأزهر الأعلي المكون من ثماني اعضاء بخلاف شيخ الأزهر وهم مشايخ المذاهب الأربعة بالإضافة إلي مدير عموم الأوقاف المصرية وثلاثة من الخبراء في التعليم والإدارة وكـان الغرض هو الحد من انغماس علماء الأزهر في السياسة والأحزاب.

خلف البشري الشيخ علي الببلاوي ، الذي كـان مناصـرا للثـورة العرابية وصديقا للشاعر محمود سامي البارودي وعرف بتجاوبه مع محمـد عبده في حركته الاصلاحية، مما أثار حفيظة الخديو عباس وفي النهاية قـدم الببلاوي استقالته احتجاجا علي تردي الأوضاع داخل الأزهر ليأتي بعـده الشيخ عبد الرحمن الشربيني الذي وقف ضد تيار الاصـلاح ولجـأ إليـه الخديوي ليحارب الحركة الإصلاحية ودعاقما ولكنه استقال عندما أحـس أنه مجرد أداة في يد الخديوي.

كان محمد أبو الفضل الجيزاوي الشيخ الثامن والعشرين للأزهر وصدر في عهده قانو سنة 1922، بشأن تنظيم الدراسة في الأزهـر بجانـب أن

الجيزاوي ساهم في إصدار القانون رقم **15** لسنة **1927** الـــذي أعطـــي الملك الحق في تعيين شيخ الأزهر والمناصب الدينية الأخري، باعتبار ذلـــك حقا شخصيا له لا يجوز لأحد معارضته فيها، ولكن مما يذكر للشيخ وقوفه ضد رغبة الملك فؤاد في تعيين نفسه خليفة للمسلمين بعد أن ألغيت خلافة أتاتورك وقال له إن مصر لا تصلح دار خلافـــة مادامـــت واقعـــة تحـــت الاحتلال الانجليزي.

ورغم ذلك اصدرت هيئة كبار العلماء في عصره حكمهـــا بـــإخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء بسبب كتابه الشهير «الإســـلام وأصول الحكم»، كذلك رفض الشيخ الاستجابة لطلب الانجليـــز بغلـــق الجامع الأزهر بعد أن تحول إلي مكان لتجمع الوطنيين الثـــائرين في ثـــورة **1919** .

في الفترة من **1928** وحتي سنة **1945** تولي الشيخ محمد مصـــطفي المراغي مشيخة الأزهر الشريف مرتين كانت الأولي من ســـنة **1928** إلي **1929** وهي التي استقال فيها بسبب محاولة الحكومة حرمانه مـــن بعـــض الأوقاف الأخري، عدل الشيخ المراغي في نظام هيئة كبار العلماء ووضـــع شروطا قاسية لاختيار اعضائها وأنشأ هيئة مراقبـــة للبحـــوث والثقافـــة الإسلامية تختص بالعلاقات الإسلامية والدعاة ومراقبة الكتب التي تهـــاجم الدين الإسلامي.

وفي عام 1929 تولي الشيخ الأحمدي الظـواهري المشـيخة واهـتم بتخريج كوادر للتدريس في كليات الأزهر الشـريف والعمـل بالقضـاء والافتاء بما يتلاءم مع روح العصر والمتغيرات السياسية وفي سـبيل ذلـك أصدر القانون رقم 49 لسنة 1930 الذي تضمن إنشاء كليـة للشـريعة الإسلامية وزصول الدين وكلية اللغة العربية، وكان يري أن علماء الأزهر لابد أن يكونوا علي دراية بأصول السياسة بجانب العلوم الدينية.

ورغم ذلك اقمه علماء الأزهر بأنه فتح الباب لسيطرة القصر الملكي علي الأزهر وعلماذه، لأنه تعاون مع الملك فؤاد الذي اسـتخدم الأزهـر لتدعيم سياسته المضادة لحقوق الشعب بحجة أن مصلحة الأزهر في تبغينـه للملك وليس للحكومة أو الأحزاب، ولذلك استطاع التنكيـل بـالأزهر وعلمائه معتمدا علي القانون الذي صدر في عهد الشيخ الظواهري وجعل للملك الحق في تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربعة ورؤساء المعاهد.

وكان الشيخ مصطفي عبد الرزاق شيخ الأزهر الحـادي والـثلاثين ، تولي المشيخة عام 1945 ودعا لانفتاح الأزهر علي الغرب وأن تسـتفيد مصر من تجربة فرنسا السياسية ونادي بإصلاحات جذرية للأزهر فكان أن وسع من دائرة ارسال العلماء الدعاة لكل دول العالم الإسلامي وأفسـح المجال أمام طلاب هذه الدول الوافدين للتعليم بالأزهر، وتوسعت في عهده

المعاهد الدينية ونجح في التوصل لاتفاق مع وزارة المصارف يقضـــي بـــأن يكون الدين مادة أساسية في المدارس.

شارك الشيخ عبد الرازق في ثورة **1919** وكاان معروفا بميوله الوطنية واختير شيخ للأزهر رغم أنه لم يكن من كبار العلماء وعند تقسيم فلسطين سنة **1947** اشترك مع مجموعة من العلماء في اصدار بيانه الشهير، الـــذي نادي بالجهاد ضد اسرائيل ورفض السلام معها فخرج من الأزهـــر وهـــو نفس الأمر الي حدث مع سلفه الشيخ عبد المجيد سليم الذي تـــولي عـــام **1950** حتي **1951** ولكن مواقفه الوطنية المعارضة للملك أدت إلي عزله ولكنه عاد مرة أخري وكان من أشد المعارضين لفســـاد الملـــك فـــاروق وخاصة عندما ذهب إلي جزيرة «كابري» الايطالية ليحيـــا حيـــاة اللـــهو والمجون.

وهنا صاح الشيخ سليم صيحته المشهورة «تقتير هنا وتبذير هنـــاك» ووصلت هذه العبارة إلي فاروق في إيطاليا فعزله من المشيخة ليخلفه الشيخ إبراهيم حمروش الذي أعفي من منصبه هو الآخر بعد خلافه مـــع الملـــك فاروق حل شرعية اشتغال علماء الأزهر بالسياسة ودورهـــم في كشـــف الفساد ومحابته.

ومع بداية ثورة يوليو عام **1952** تولي المشيخة عالم تونسي الأصل هو الشيخ محمد الخضر حسين، الذي وصف الثورة بأنهـــا «أعظـــم انقـــلاب

اجتماعي مر بمصر منذ قرون» لأنه الانقلاب الوحيد الذي ينشـــد لمصـــر النظام لتتمكن من الاستقرار عليه والاستمرار فيه، وكان الحضر حسين من أشد المؤيدين لاشتغال رجل الدين بالسياسة ويري أن العلماء لا تتقـــدم إلا بعلمائها وأن السياسة العادلة قوة للسلطان، ولكنه اختلف مع الرئيس جمال عبد الناصر عندما ألغي المحاكم الشرعية وقدم استقالته احتجاجا علي هذا الاجراء.

وكان الشيخ عبد الرحمن تاج علي طريق سلفه في تأييد ثـــورة يوليـــو واستخدمه جمال عبد الناصر في الهجوم علي اللواء محمد نجيب وأصدر بيانا بعنوان «مؤامرة الاخوان» يهاجم فيه الجماعة ويتهمها بالعمل في تشـــويه حقائق الدين وبعدها قدم استقالته من مشيخة الأزهر ليعين وزيرا في الاتحاد العربي بين مصر وسوريا سنة **1958** ليعقبه الشيخ محمود شلتوت، الـــذي صدر في عهده قانون تطوير الازهر رقم **103** لسنة **1961** حيث تكونت جامعة الأزهر بكلياتها العلمية الجديدة التي رأي البعض أنها بداية لتفريـــغ العلم من الأزهر من مضمونه وتقليص دوره الديني.

ورغم أن شلتوت أفتي بأن القوانين الاشتراكية لا تتعارض مع الإسلام إلا أنه عارض علانية قانون تطوير الازهر، الـــذي يقضـــي بحـــق رئـــيس الجمهورية في تعيين شيخ الأزهر واختيار وكيله وجعل مهمة شيخ الأزهـــر في متابعة الشئون الدينية ورئاسة المجلس الأعلي للأزهـــر وتعـــيين وزيـــر

لتصريف شئون الازهر له كل سلطات الوزراء فيما يتعلق بشئون الأزهـــر وهيئاته.

لعب شلتوت دورا كبيرا في توثيق صلات الأزهر بالعالم الإسلامي من خلال بعثات الدعاة أو استقبال الوافدين للدراسة وتلك إحدي سياســات النظام الناصري الذي فقد كثيرا من هيبته الدينية وتحول لأداة سياسية.

ولم يختلف الشيخ حسن مأمون عن شلتوت في موقفه من نظام جمــال عبد الناصر، حيث كان – مأمون– عضوا في مجلس الأمة وأكثر المـــدافعين عن القوانين الاشتراكية واتخذ موقفا سلبيا من قانون تطوير الأزهر، فلـــم يوافق أو يعارض القانون وكاد ذلك سبيله لتولي المشيخة ليكون أول مـــن يطبق عليه القانون الذي كرس تبعية شيخ الأزهر للسلطة.

وعلي نفس الدرب سار د. محمد الفحام الذي تـــولي المشـــيخة عـــام **1969** واستمر بمنصبه حتي عام**1973**، وعقب ثورة التصحيح في مـــايو **1971** أصدر الفحام بيانا أيد فيه إجراءات الرئيس السادات واعتبرهـــا «خطوة من أحل الحريات للوطن والمواطنين وسيادة القانون وبناء الدولـــة الجديدة».

وفي النهاية طلب إعفائه من منصبه لأسباب خاصة ليتـــولي د. عبـــد الحليم محمود الذي عارض قانون **103** لسنة **1961** وعلـــق اســـتمراره

بمشيخة الأزهر علي إلغاء هذا القانون، الذي يحد من صــلاحيات شــيخ الأزهر واستجاب الرئيس السادات لطلبه، وأصدر القانون رقــم «350» لسنة «1975» الذي نص علي أن شيخ الأزهر ه الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية، وأصبح شيخ الأزهر علي نفــس الدرجة المالية لرئيس الوزراء ويتبعه إداريا فقط.

في أحداث 17و18 يناير 1977 المعروفة بالانتفاضة أيد عبد الحلــيم محمود موقف السادات من القوي اليسارية لتي اتهمها بتحريض المــواطنين، وحرص في خطبة الجمعة التالية للأحداث علي التنديد بالشيوعيين ووصفهم بأنهم «ملحدون لا ينتمون إلي الجماعة الإسلامية» وبناء علي ذلك أعلــن السادات أنه لن يولي أحدا من الشيوعيين أي منصب مهم في الدولة.

أعد الشيخ عبد الحليم محمود عدة قوانين جديدة لتطبيــق الشــريعة الإسلامية وقدمها لمجلس الشعب «البرلمان» ولكنها لم تقر حتي الآن، كمــا عارض قانون الأحوال الشخصية ولم يصدر إلا بعد وفاته.

ثم جاء الشيخ عبد الرحمن بيصار بعد د. عبد الحليم محمــود وتــبني وجهه نظر مخالفة له في موضوع قوانين الشــريعةورأي أنــه لــيس مــن الضروري تغيير كل القوانين، ولكن يقتصر الأمر علي تعديل بعض أحكام القانون التجاري والمدني وقانون العقوبات، ونادي بعدم معارضة الحاكم إلا في الأمور التي تستدعي ذلك وحذر الشيخ بيصار من الصدام بين علمــاء

الأزهر والنظام ونجح في إقناع السادات بتعديل الدستور بحيث تصبح الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع.

في عام **1982** تولي الشيخ جاد الحق علي جاد الحق مشيخة الأزهر وكان قبلها يشغل منصب المفتي وأيد معاهدة السلام مع إسرائيل استنادا علي أن الرسول صلي الله عليه وسلم عقد المعاهدات مع اليهود ولكنه عارض التطبيع بعد توليه المشيخة بسبب الممارسات الإسرائيلية والاعتداءات علي القدس وساند الانتفاضة وعمليات الاستشهاد في القدس وجنوب لبنان.

كما أيد جاد الحق– الذي كان يحظي بقبول شعبي كبير– الجهاد الأفغاني ضد السوفيت، واهتم بالأقليات الإسلامية خاصة في الشيشان والبوسنة بالإضافة إلي أنه كان صاحب مواقف معارضة لفوائد البنوك وشهادات الاستثمار ، وعارض مؤتمر السكان ورفض توصياته التي رآها متنافية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأخذت الحكومة ببعض آرائه في هذا الشأن.

ونصح جاد الحق الحكومة المصرية ببحث أسباب ظاهرة التطرف وعلاج أسبابها بالاهتمام بتربية الشباب وتوعيتهم دينيا وتربويا، وندد بمؤتمر الدار البيضاء عام **1994**الذي بحث مسألة الشوق الشرق الأوسطية وقال لا تصالح ولا سلام مع إسرائيل إلا بعد انسحابها من الأراضي الفلسطينية،

وتوفي في عام **1996** ليخلفه د. محمد سيد طنطاوي الي كان يشغل منصب المفتي الذي تحظي آراؤه بمعارضة في الأوساط الثقافية والشعبية خاصة فيما يتعلق منها بتحليل التعامل بفوائد البنوك ونقل الاعضاء وأخــيراً قــانون تطوير الأزهر الذي عارضه العلماء واعتبروه وسيلة للقضاء علي التعلــيم الأزهري وبالغاء المواد الشرعية وقبلها شنت الصحافة المصرية حملة ضارية علي طنطاوي بسبب لقائه بالحاخام الإســرائيلي الأكــبر حــتي اضــطر التليفزيون لتخصيص برنامج له لتبرير موقفه ورغم ذلك لم يتوقف الهجــوم عليه.

في جانب آخر يتعلق بدور الأزهر الفكري والرقابي، ارتبط اسم مجمع البحوث الاسلامية في ذهن عدد كبير من المفكرين بأنه مقر لأخطر محكمة للتفتيش في أفكار وآراء العلماء والمفكرين والباحثين وأنه المكان الذي تقبع فيه إدارة البحوث والنشر التي تصادر حرية الابداع ورغم وجود **11** لجنة تابعة للمجمع الذي يعتبر عقل وقلب الأزهر الشريف إلا أن لجنة البحوث والنشر كانت الأشهر بينهم فهي المختصة بالتصريح بتداول وطبع أي طبعة للمصحف الشريف أو كتب التراث الإسلامي.

وطبقا للقانون يجب أن يعرض عليها كل المصنفات الفنية سواء أكانت أفلام أو مسلسلات أو إنتاج أدبي أو فقهي لتقيمه من الناحية العلمية، حتي

وصل حجم ما تتلقاه يوميا فقط نحو 50 ألف مصنف يجب أن تقول اللجنة فيها رأيها..

وبالرغم من أن اللجنة متهمة بمصادرة الفكر والابداع بواسطة العلماء الظلاميين- كما يسميهم بعض المفكرين المصريين من ذوي الاتجاه اليساري والعلماني – إلا أن القائمين عليها ينفون هذه الاتهامات ويشاركهم شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي بأن اللجنة لا تصادر فكرا أو ابداعا وإنما تعلن رأيا بناء علي طلب الجهات المسئولة في مصنف فني أو علمي يرسل إليها، وتصدر تقريرا بشأنه للجهات المسئولة والقضاء له حق الأخذ به أو رفضه ومصادرة هذه المصنفات.

يوضح الشيخ سيد عسكر من علماء الأزهر أن دور المجمع يتمثل في الفحص العلمي للمصنفات الفنية سواء كانت كتبا وأفلاما أو أي منتج آخر، وكتابة تقرير عنه وتقديمه إلي الجهات التي أرسلت إلينا هذه المصنفات لدراستها من الناحية الشرعيةمثل الشرطة أو المحاكم أو وزارة الثقافة وفي بعض الحالات تتقدم إلينا أجهزة الأمن طالبة كتابة تقرير حول كتابات معينه تظن أنها تسيء إلي الإسلام وشريعة الدولة ونقوم نحن بدورنا بعرض الكتاب علي متخصصين في الفرع الذي يدور حوله لمعرفة حقيقة ما يهدف إليه الكتاب ومراجعة النصوص القرآنية والأحاديث للاطمئنان علي عدم وجود مخالفة شرعية.

ونحن كجهة من جهات الأزهر ليس بيننا وبين أحد مـــن النـــاس أي خصومة والأزهر هيئة علمية إسلامية محايدة تقول رأيهـــا بصـــراحة فيمـــا يعرض عليها، وليس من شأننا أن نفـــتش في صـــدور النـــاس أو أنـــنزل للاسواق لتعقب الكتب المخالفة.

وينفي «عسكر» أن يكون الأزهر وعلمائه ضد كل جديد وكل ابداع بحجة أنه مخالف للإسلام وأن فكر مشايخ مجمع البحوث الإسلامية قاصـــر عن فهم بعض المؤلفات الأدبية والفكرية ويقول هذه اكذوبة وفرية يرددها العلمانيون ويتهمون علماء الإسلام بأهم غير متخصصين في مجالات الفـــن والأدب والفكر، في محاولة للتهرب من الرقابة علي أقـــوالهم وتصـــرفاتهم المخالفة للشريعة وإذا إفترضنا أن ما يزعمونه صحيح فهل يعـــني هـــذا أن علماء الأزهر يفرقون بين الحق والباطل أو النافع والضار؟! فلابد أن يكون هناك فرق بين حرية الفكر وحرية الكفر، وعلي المرء أن يجتهد في حدود ما يحسن.

وأحد هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم مبدعين ينكر أن الله هـــو خـــالق الانسان ويقول.. «كانت الروح اختلاجات تراود نفسها في الطينة الأولي وكان الله والشيطان يصطرعان» هل هذا ابداع يصدر من مسلم؟! وآخر تضمنت قصيدة له« صوت يجئ من النهاية ناسخا هذا الزمان، فكل شـــيء باطل» وهذا يعني أنه ليس هناك حق في هذه الحياة وهو تعميم باطل ومنافي

للنصوص الدينية التي تثبت حقيقة وجود الله عز وجل وتحكمه في الكـــون، ونحن – والحمد لله– نفرق بين الحق والباطل، والأزهر مستيقظ دائما، لكن هذه اليقظة تظهر أحياناً بوضوح تام وقد تختفي تحت الســـطح لظـــروف معينة.

أما الشيخ عبد المعز الجزار المدير السابق بالأزهر فيوضح أن التصريح بالطبع لأي كتاب من الكتب التي تعرض علي الأزهر ليس بالأمر الهـــين، فلابد أن يقوم عالم متخصص بقراءة الكتاب كله وأن يفطـــن إلي هـــدف الكتاب وما يرمي إليه كل لفظ من ألفاظه.

وأيضا فهم ما وراء السطور، والتأكد من صحة المعلومـــات الـــواردة بالكتاب ولإيضاع صعوبة هذه المهمة تكفي الاشادة إلي أن إدارة البحوث والتأليف والنشر تتلقي طلبات فحص تصل إلي حوالي **50** ألف طلـــب في اليوم الواحد تشمل الكتب والبحـــوث والشـــرائط المســـجلة والأفـــلام والمسلسلات وهذا يشكل عبئا ثقيلا علينا إذ لابد مـــن مراجعـــة هـــذه الأعمال بدقة متناهية خاصة وأن هذه المصنفات سوف تعـــرض وتنتشـــر داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.

ومن أغرب ما وصل إلينا من مؤلفات، كتاب يتناول سر «الحياة بعـــد الموت» ألفه شاب لم يحمل من المؤهلات سوي الإعدادية ودرجة الغرابة هو صعبوة تناول الموضوع بالمقارنة لمؤهل المؤلـــف، وأيضـــا ورد إلي الإدارة

كتاب تحت عنوان «التحليل النفسي للأنبياء» ، وفيه يصف مؤلفه الـــنبي صلي الله عليه وسلم بأنه كان متمردا علي قومه فهل يمكن لنا أن نصـــرح لمثل هذا الكتاب بالنشر؟ أو أن نقر ما فيه من افتراءآت تنال من شـــخص النبي صلي الله عليه وسلم وهو من المعصومين من الخطأ..

ولذا فقد قررنا رفض الكتاب بصورة نهائية وأبلغنا الجهات المســئولة الأمر الذي أدي إلي اغلاق المطبعة والقبض علي صاحب الكتاب لتجرئـــه علي الأنبياء.. وإذا كان البعض يعتبر أن هذا تشدد فهذه مغالطـــة كـــبيرة والحق أحق أن يتبع فقد قال الله عز وجل مخاطبا رسوله الكريم «وإن تطـــع اكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله» ومع هذا فإن إدارة البحـــوث والنشر ليس لها حق في مصادرة الاعمال التي تعرض عليها وإنما هي تبدي رأيها فقط في هذه الأعمال وهو رأي الإسلام الـــذي يرضـــي الله تعـــالي ورسوله صلي الله عليه وسلم وبعد رأيها استشارياً.

وحول المعايير والشروط التي ينبغي توافرها في الكتـــب أو المؤلفـــات الدينية حتي يمكن أن توافق عليها إدارة البحوث والنشر يقـــول الجـــزار: المعيار الاساسي أن تكون الآيات سليمة خالية من الأخطاء في الكلمات أو الحروف أو من حيث ضبطها وأن يكتب اسم السورة عقب الآيـــة حـــتي يسهل الرجوع إليها، وأما الاحاديث النبوية فيجب أن تكون صحيحة مع ذكر المصدر الرئيسي لها.

كما يشترط في تفسير الآيات أن يكون تفسيرها صحيحا لا يتعارض مع تفسير جمهور المفرسين قديما، وأن يكون كل ما جاء في الكتاب المقدم متفقا مع عقيدة الإسلام وما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

أيضا يشترط في الكتاب ألا يتعرض لأي شخص بما يسيئ إليه من ألفاظ خارجة ومن الناحية الشكلية يشترط أن يكون الكتاب مجلدا ومكتوبا علي الآلة الكاتبة أو الكمبيوتر، وأن تكون الآيات القرآنية التي يشتمل عليها الكتاب مضبوطة الشكل وأن تكون مخرجة من سورها وموضوعة بين قوسين، وكذلك الاحاديث النبوية الشريفة يشترط إخراجها من مصادرها المعتمدة وأن تكتب بين قوسين، ويشترط أن يكون للكتاب مقدمة وفهرس كاملين وأن يكون علي الصورة التي سيصدر بها.

وعن دور الأزهر في مواجهة الكتب، التي تتعدي علي صحيح النصوص الإسلامية وتخالفها وتتعرض للأنبياء بالإساءة يقول د. محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر: مما لا شك فيه أن هذه الكتب لها ضرر كبير لأنها تحتوي علي افكار تتنافي مع قواعد الشريعة الإسلامية والمنطق السليم والعقل القويم ونحن ضد كل ما يسيء إلي الأديان السماوية ويحاول تشويه صورة أنبياء الله ورسله عليهم جميعا السلام، ومن هذا المنطلق فقد طالبنا الجهات المعنية أو الرسمية بالالتزام بعضر أي كتاب يمس الإسلام ورسوله

صلي الله عليه وسلم وتاريخه علي الأزهر للتصريح به قبل تداوله ولاسيما أن هذه الكتب يقرأها الشباب ويمكن أن يخدعوا بها ويتأثروا بما فيهـــا دون وعي.

وعلم بحقيقة هذه الافتراءات ، ونحن نملك في الأزهر مصـــادرة هـــذه الكتب، ولكننا نستطيع أن نكتب تقريرا عن هذه المطبوعات، وتقوم لجنـــة متخصصة في الجوانب الشريعة بقراءة الكتاب وفهمه وتقديم تقريـــر عنـــه للجهات المسئولة وتعترض علي ما تراه مخالفا لصريح النصوص الشرعية أو ما ينال من سيرة الأنبياء والصحابة بما ليس فيه من الصحة.

ونحن نقترح فقط مصادرته ونتقدم بالاقتراح وإذا لم يقتنع بهذا الـــرأي يتجه للقضاء الذي لا نعلق علي أحكامه، لكن نبذل جهدنا في تنقية الكتب الإسلامية من كل ما يتنافي مع أحكام الشريعة ومن كل الخرفات ومن كل الافكار السيئة التي تجعل شريعة الرسلام ليست صالحة لكل زمان ولكـــل مكان.

ويعقب شيخ الأزهر عن دوافع من يقومون بتشويه صـــورة الإســـلام وعلمائه فيوضح أن الحداثة بين الأشياء هي التي غيرت من الأخلاقيـــات، لأن الإنسان عندما يعيش في بيئة قانعة بما رزقها الله سبحانه وتعالي، ففـــي هذه الحالة تنمو عنده نعمة القناعة ونعمة العفاف، ونعمة الرضـــا بـــالحق والاستغناء عن الباطل.

لكن عندما تعددت الوسائل وكثرت المطالب، نجد كثيرا من النـــاس يرون الحق فيما يرضي أهواءهم، فكثرة وسائل الاغراء والكماليات هي من الأسباب التي زادت من تطلعات الناس، وعدم الاكتفاء بالضروريات ،ومن يستعفف يعفه الله. ومن يستغن يغنه الله.

(4)
منصب شيخ الأزهر...
من الأنتخاب إلى التعيين

منذ إنشاء الأزهر عام **361** هجرية وحتي أواخـــر القـــرن الحادي عشر الهجري، لم يتم تعيين شيخ الأزهر، بـــل كـــان النظام المتبع هو أن يتم انتخابه من كبار العلماء حـــتي جـــاء القانون رقم **103** الصادر عام **1961** والذي سمي بقـــانون تطوير الأزهر، وجعل نصب شيخ الأزهر بالتعيين يصدر بـــه قرارا من رئيس الجمهورية، ويكون بدرجة وزير ثم تم تعديله في السبعينات ليعامل ماليا بدرجة رئيس وزراء ويرجع تاريخ تعيين شيخ الأزهر إلي سنة **1101** هجرية في أثنـــاء الحكـــم العثماني، الذي تم فيه تعيين أول شيخ للأزهر وكان من مهام المنصب أن يتولي شيخ الأزهر رئاسة العلماء ويشرف علـــي شئون الأزهر الإدارية، ويحافظ علي الأمن والنظام في الأزهر، وحددت شروط من يشغل المنصب في أول قانون، لذلك عام **1872** بأن يكون حاصلا علي شهادة العالمية.

ثم صدرت عشرة قوانين أخري متتالية طالت بالتعديل هـــذا القـــانون أهمها، القانون رقم **10** لعام **1911** في عهد الشيخ سليم البشري شـــيخ الأزهر لتنظيم الدراسة به وإنشاء هيئة كبار العلماء وطوال تاريخ الأزهـــر

تولي المشيخة 43 عالما كان أولهم الشيخ محمد عبـــد الله الخراشـــي عـــام 1101هـــ وآخرهم د. محمد سيد طنطاوي.

واشترط القانون 103 لسنة 1961 والمعـــدل بـــرقم 250 لســـنة 1975 في تعيين شيخ الأزهر أن يكون من بين هيئـــة مجمـــع البحـــوث الإسلامية أو ممن توافر فيهم الصفات المشروطة في أعضاء الهيئـــة، ويعـــين بقرار من رئيس الجمهورية، فإن لم يكن قبل التعيين عضوا لتلـــك الهيئـــة أصبح بمقتضي التعيين عضوا فيها.. واشترط أيضا أن يكون معروفا بالورع والتقوي في ماضيه وحاضره وأن يكون حائزا لأحد المؤهلات العلمية العليا بالأزهر، ويكون له نتاج علمي بارز في الدراسات الإسلامية.

وشيخ الأزهر حسب القانون 103 لسنة 1961 هو الإمام الأكـــبر، وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام، وله الرئاسة، والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإســـلامية في الأزهر وهيئاته، ويرأس المجلس الأعلي للأزهر.

كما أعطي القانون لرئيس الجمهورية الحق في اختيار وكيـــل للأزهـــر يقوم بمعاونة شيخ الأزهر ويحل محله في حالة غيابه.. ويساعده عـــدد مـــن المعاونين والإدارات الفنية بدار الأزهر بطريقة مركزية، فشيخ الأزهر هـــو المهيمن علي هيئات الأزهر الخمس – المجلس الأعلـــي للأزهـــر، مجمـــع البحوث الإسلامية وإدارة البحوث الإسلامية، المعاهد الأزهريـــة، جامعـــة

الأزهر.. ونظرا للطبيعة العلمية والإدارية الخاصة بجامعـــة الأزهـــر، فـــإن سيطرة شيخ الأزهر عليها رمزية.

وتتركز انشطة هيئات الأزهر عدا الجامعة في الدور الذي يقوم به شيخ الأزهر من خلا تلك الهيئات أو بإشرافه علي انشطتها، وقد أصبح نشـــاط تلك الهيئات في بعض الأحيان نشاطا اداريا أكثر منه دينيا، ولاسيما في ظل النشاط البطيئ لمجمع البحوث الإسلامية.

والدور العلمي الذي تقوم به جامعة الأزهر علي حساب الدور الديني، وقيام المعاهد الأزهرية بدور تعليمي وتربوي فقط.. القائل بـــأن المـــذهب الشيعي لم يكن له مجال في الأزهر مذ الدولة الأيوبية، وحتي الآن ومن حيث المؤهلات والمناصب، يلاحظ أن أغلب شـــيوخ الأزهـــر، مـــن خريجـــي «العامود» أي تلقوا تعليمهم في الفترة الأولي من إنشاء الجامع وحتي الحملة الفرنسية علي يد علماء الأزهر وتحت أعمدته أو في حلقاته.

ويطرح هذا العرض إشكالية الطريقة الأفضل لاختيار شـــيخ الأزهـــر وهل تكون بالتعيين أم بالانتخاب... يقول الشيخ سامس الشعراوي الأمين العام الأسبق لمجمع البحوث الإسلامية: إن المبدأ الأساسي في تعـــيين ذوي المناصب يستند لقول الرسول صلي الله عليه وسلم .. من طلب إليّ شـــيء أعين عليه «وقوله» لا نولي أمرنا هذا من طلبه.

فهذا هو الأساس في اختيار القيادات، ومن هنا فإن مسألة تعيين شيخ الأزهر، ومن قبل رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب تعبر عن اختيار الشعب، فإذا كنا نأتمن الرئيس علي أمور أخطر من تعيين شـــيخ الأزهـــر تتعلق بحياة ومستقبل هذا البلد، ألا نأمنه في تعيين الإمام الأكبر..

إن رئيس الجمهورية لا يعين شيخ الأزهر إلا وفـــق معـــايير وقـــوانين معمول بها، أهمها أن يكون معروفا بالتقوي والقدرة علـــي العطـــاء، وأن يكون عضوا من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية، وعضو المجمع لا يعـــين وإنما يختاره أعضاء المجمع أنفسهم.

ويوضح د. عبد الله النجار الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بـــالأزهر، أن اختيار شيخ الأزهر ليس مطلقا، بل هو مقيد بأمور كثيرة يلتـــزم بهـــا رئيس الجمهورية عند التعيين، فلابد أن يتمتع بحسن السير والســـلوك وأن يكون عضوا بمجمع البحوث الإسلامية وألا ينسب إليه شيء يخل به.

كما أن اختيار رئيس الجمهورية لشيخ الأزهر يرفع الحرج عن العلماء في الاختيار، ويمنع أن تأخذ مسألة الاختيار بالانتخاب بمبدأ الشللية الـــتي ينبغي أنتكون أبعد الأمور عن العلماء.

ويري التجار أن الانتخابات لو دخلت في المناصـــب العلميـــة فإنهـــا تفسدها، كا حدث في عمادة الكليات بجامعة الأزهر من قبل، وما وصـــل

إليه الحال من التناظر بين العلماء، فإذا كنا نقر بمبدأ الانتخاب في المجالس النيابية فلا يمكن بأي حال أن نقره في المجالات العلمية، وقد أفرز التعيين والحمد لله مشايخ كبار كانوا – رحمهم الله– علي قمة التقوي والورع والمسئولية.

ويري د. جلال بشار الاستاذ بكلية الدعوة جامعة الأزهر أن تعيين شيخ الأزهر أفضل من انتخابه فهو بدون شك موظف حكومة وعليه الواجبات الوظائفية وذلك منذ عهد الخلافة العثمانية، وكان الخلفاء الأتراك حريصين علي دعم سلطان شيخ الأزهر وكان يلقب بشيخ الإسلام، وكان يتقدم في البروتوكول علي رئيس الوزراء وكان حينما يذهب لزيارة السلطان، يقف السلطان لاستقباله سبع خطوات، ويسمح له بتقبيل كتفه.

علي حين لم يكن يتقدم لاستقبال رئيس الوزراء أكثر من ثلاث خطوات، ولا يسمح لرئيس الوزراء أن يلثم ذيل ثوبه وقد لقبه الأتراك أيضا« صاحب الفضيلة» باعتبار أن الإسلام يدعو إلي الفضيلة ومكارم الأخلاق..

ذلك لا تفرض عليه سياسة أو فكر معين من قبل الأجهزة الحكومية والأمنية، كما أن اتباع شيخ الأزهر للحكومة لا يقلل من شأنه مطلقا بشرط أن يتبع بما يمليه عليه دينه وضميره وقدراته العلمية، كما أنه يجب أن

يتوفر – فيمن يشغل هذا المنصب– سعة الصدور والإلمام بالثقافات الدينية وألا يتأثر بآراء الآخرين.

ويري د.طه خضير بجامعة الأزهر، أن تعيين شيخ الأزهر ، يفقد اختيار من همأولي منه في القدرة والعلم والنزاهة وتحمل المسئولية الدينية وهذه هي الشروط الأساسية التي يجب توافرها فيمن يتولي المشيخة بالإضافة إلي عدم انتخابه لحزب معين أو فكر معين.

ولا يعني ذلك سحب صفة الحكومة في تعيين شيخ الأزهر، وإنما يمكن أن يرشح العلماء أكثر من عالم للمنصب ثم تختار الحكومة الأصـــلح مـــن وجهة نظرها فشيخ الأزهر أرفع من أن يكون موظفا يؤمر فيطيع فهو علي مستوي رئيس الوزراء ومن حقه الاختلاف في الرأي مع الحاكم.

ويضيف د. خشير أنه ليس شرطا أن يكون شيخ الأزهـــر مصـــريا، فالأزهر كعبة للإسلام وعلومه وقد تولي الشيخ محمد الخضر حسين مشيخة الأزهر وهو تونسي الجنسية وقد أثبت كفاءة علمية وله مؤلفـــات قيمـــة، وشيخ الأزهر رجل دين متكامل أي رجل دين ودولة وومـــن بـــاب أولي ينكنه أن يكون رجل سياسة فالرسول صلي الله عليه وسلم كـــان يحكـــم ويدرب الجنود.

أما د. محمد جبر أبو سعدة استاذ التاريخ بجامعة الأزهـــر ، فـــيري أن وظيفة شيخ الأزهر عبر العصور هي الدعوة الإسلامية، نعم كـــان يـــؤدي دورا شعبيا واجتماعيا حين يقع ظلم علي الرعية أو عنـــدما ييأســـوا مـــن الاصلاح لكن لم يقصد أن يكون له دور سياسي فمعني أنه رجل سياسي أن يكون تنفيذي يؤمر وينفذ ويحضر اجتماعات الرئيس .

أما شيخ الأزهر فهو الحارث علي العلوم الدينية والشـــرعية واللغـــة العربية ولم يكن هناك أي اعتراض من النظام الحاكم علي اختيـــار كبـــار العلماء لشيخ الأزهر عبر التاريخ لأن اختيار شيخ الأزهر ســـلطة تخـــص العلماء وحدهم، فالمنصب ليس سياسيا، وإنما ديني ولا يؤخذ رأي السلطة فيه ولا تعترض عليه، فكان لشيوخ الأزهر جلالة بقدر قـــدرتهم العلميـــة، وأمانتهم ولاختيارهم من العلماء، أما الان فإن تعيين شيخ الأزهر تسبب في اهتزاز الصورة التي لم يكن يتخيل إنسان أنها تهتز أو يقترب منها أحد.

إذا كان منصب شيخ الأزهر هو أرقي المناصب التي يمكن أن يعتليهـــا شخص في المؤسسات الإسلامية، والتي تعادل درجة رئيس الـــوزراء وإذا كان الشيخ يعين بقرار من رئيس الجمهورية فمن يمتلك عزل شيخ الأزهـــر من منصبه؟ ومتي يحدث ذلك؟

يري د. عبد الصبور شاهين المفكر الإسلامي أن الجانب السياســـي في منصب شيخ الأزهر يتفوق علي جانب الافتاء، وشيخ الأزهـــر يضـــطلع

بمهمة ضخمة في إدارة المؤسسات الدينية والتعليمية ومهما خرج أي شيخ أزهري- كائنا من كان – علي اجماع العلماء فإنهم لن يستطيعوا أن يفعلوا أي شيء لأنه لم يأت في الاساس بإرادانهم، بل جاء بقرار سياسي ومادام يضع القرار السياسي في جيبه فهو آمن من غضب العلماء.

ويؤكد د. يحيي إسماعيل أمين عام جبهة علماء الأزهر السابق أن وظيفة الإمام الأكبر عامة تكتسب قانونيتها من اختيار رئيس الجمهورية لها وبذلك يخضع لما يخضع له أي موظف عام تجاه القانون، وكون القانون ينص علي أن شيخ الأزهر غير قابل للعزل أو الاقالة فليس معني هذا ضمان العصمة «فنحن كأهل السنة لا نقول بهذا وهذا النص وعدم العزل أو الإقالة» هو تعديل لفقرة كانت موجودة في القانون من قبل كانت تنص علي أنمنصب شيخ الأزهر يمتد لثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وكان عدل الشيخ الراحل عبد الحليم محمود هذا وجعلها وظيفة دائمة ومستمرة إلا إذا أتي شيخ الأزهر بما يناقض وظيفته أو يؤثر في عمله أو يتنازل عن اختصاصاته أو إذا خرج علي اجماع العلماء.

لكن يري د. يحيي إسماعيل إمكانية عزل شيخ الأزهر في عدة حالات وهي إذا صدر ضد العضو حكم ماس بالشرف أو الأمانة وإذا وقع من العضو مالا يلائم صفة العضوية كالطعن في الإسلام أو إنكار ما علم منه بالضرورة أو سلك سلوكا ينقص من قدره كعالم مسلم..

وقد نصت نفس المادة 30 علي أن يكون سقوط العضـــوية في هـــذه الحالة بقرار مسبب يصدره المجتمع بأغلبية ثلث أعضاء ويعتمد من الـــوزير المختص بشئون الأزهر أما إذا عجز العضو عن مباشرة أعمالـــه لمـــرض أو لظروف أخري، يكون سقوط العضوية في هذه الحالة بقرار جمهوري بعـــد موافقة الجميع، وإذا تكرر قبول استقالته أو اعتبره المجمع مستقيلا لتخلفـــه عن حضور جلسات المجمع وفقا لما تفصله اللائحة التنفيذية للقانون.

ويضيف ، وعلي هذا ومن النصوص السابقة للقانون يتضح أننص عدم العزل أو الاقالة لا يعني ضمان العصمة.

ويذكر أن عزل مشايخ الأزهر بدأ منذ عهد الخديو اسماعيل حيـــث تم عزل الشيخ مصطفي العروسي والشيخ ابراهيم البهجوري الـــذي خلـــف العروس وذلك لمعارضتهما الشديدة لسياسته..

أيضا تم عزل الشيخ عبد المجيد سليم مرتين أولاهما في عهـــد الملـــك فاروق ثم عاد في عهد الثورة واصطدام بالرئيس الراحل جمال عبد الناصـــر فأقاله مرة أخري.. وقد استقال الشيخ الخضر حســـين في عهـــد الثـــورة لاصطدامه بالرئيس جمال عبد الناصر وكذلك الشيخ ابـــراهيم حمـــروش والشيخ حسن مأمون والشيخ عبد الرحمن تاج..

كما تم إقالة الشيخ المراغي عام **1928** والشيخ الأحمدي الظـــواهري **1935** وأيضا استقال الشيخ الفحام في عهد الرئيس السادات.. وقد توفي عدد قليل من مشايخ الأزهر أثناء توليهم المشيخة وهـــم الشـــيخ محمـــود شلتوت، والشيخ عبد الحيلم محمود والشيخ عبد الرحمن بيصار والشـــيخ جاد الحق علي جاد الحق رحمهم الله جميعا.

وإذا تتبعنا التسلسل التاريخي لمن تولوا مشيخة الأزهر نجد أنلكل منهم مواقفه وتاريخه وباستعراض شيوخ الأزهر ال **43** يمكن استخلاص مجموعة دلالات أهمها أنهم جميعا ينتمون لمذاهب السنة، وفي السطور التالي نبذة عن كل واحد منهم:

1- الشيخ محمد عبد الله الخراشـــي «**1656-1690**م» وقـــد عـــرف بالتواضع والزهد والتقشف ومن أهم كتبه – فتح الجليل في الفقه المـــالكي والأنوار القدسية في التوحيد..

2- الشيخ إبراهيم البرماوي «**1690-1694**م» تتلمذ علي يـــد عـــدد كبير من المشايخ منهم الشيخ إبراهيم الفيومي سادس شيوخ الأزهر ولـــه عدة كتب أهمها – حاشية مصطلح الحديث في الفقه، وحاشية الرجبيـــة في شرح المواريث.

3- الشيخ محمد النشرتي « 1694-1708م» زعيم المالكية في عصـــره وعمل مدرسا للعلوم الشرعية في الأزهر، وتتلمذ علي يده الشيخ عبد الله القليني الذي تولي المشيخة بعده.

4- الشيخ عبد الله القليني «1708-1719م» قام بالتدريس في الأزهر واهتم بمراجعة التراث وتولي المشيخة بعد صدام مسلح مع الشـــيخ أحمـــد النفراوي.

5- الشيخ محمد شنن «1719-1721م» اشـــتهر بـــالثراء العـــريض، وتدريس الفقه المالكي ، ولم يشغله ذلك عن أداء رسالته العلمية.

6- الشيخ إبراهيم الفيومي «1721-1725م» كان من علماء الحديث والمتبحرين في اللغة وأهم كتبه «شرح علي الفرية في فن الصرف».

7- الشيخ عبد الله الشبراوي «1725-1757م» كان شغوفا باقتنـــاء الكتب النفيسة وكانت له اهتمامات أدبية وأهم كتبه مفـــاتح الألطـــاف «ديوان شعر» وشرح العبور في غزوة بـــدر، وعـــروس الأدب في تقـــويم الاخلاق ونصائح الحكام وتراجم القراء «مخطوطة».

8- الشيخ محمد الحفني «1757-1767م» تلقي علوم الحديث علي يد علماء الأزهر وله كتب أهمها حاشية علي الجامع للسيوطي «في الحـــديث»

حاشية علي شرح الأشموني «في النحو» رسالة في التقليد «أصــول فقــه» الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية.

9- الشيخ عبد الرؤوف السجيني «**1767-1768**م» قام بتدريس علم أصول الفقه في الأزهر ولم يكن له آثار علمية تذكر.

10- الشيخ أحمد الدمنهوري «**1768-1778**م» نفقــه في المــذاهب الأربعة، وكانت له اهتمامات علمية وفنية، وأهم كتبه حليه اللب المصــون «في البلاغة» ورسالة عين الحياة في استنباط المياه «الجيوجولوجيا» القــول الصريح في علم التشريح «الطب» والقول المفيد لمعاني درة التوحيــد «في التوحيد» وعقد الفرائد «في الهندسة» والذرة اليتمية في الصفة الكريمة «في الكيمياء».

11- الشــيخ أحمــد العروســي «**1778-1793**م» درس التفســير والرياضيات والتصوف والفقه والحديث وله كتب أهمها شرح علي نظــم التنوير في استقاط التدبير «في التصوف» حاشية علي الملوي «في البلاغة».

12- الشيخ عبد الله الشرقاوي «**1793-1812**م» تخصص في التوحيد والنحو والحديث وأهم كتبه التحفة البهية في طبقــات الشــافعية، وفــتح المبدي «في الحديث» والجواهر السنية «في التوحيد» ومختصر اللبيــب «في النحو» وتحفة الناظر فيمن ولي مصر من الولاه والسلاطين «في التاريخ».

13- الشيخ محمد الشنواني «**1812-1818**م» دفعته شهرته العلمية إلي منصب شيخ الأزهر وكان متخصصا في علم التوحيد والحديث وأهم كتبه الجوهرة «في التوحيد» وحاشية علي مختصر النجاري «في الحديث» وحاشية علي السمرقندية «في البلاغة».

14- الشيخ محمد العروسي «**1818-1829**م» تلقي العلم علي يد أبيه الشيخ أحمد العروسي الذي سبقه إلي مشيخة الأزهر، وكان ذلك سببا في توليد مشيخة الأزهر إلي انب عشقه للتدريس فقد كان يقضي اليوم كله في تدريس علوم الفقه الإسلامي ولعل ذلك السبب في عدم تركه لأية مؤلفات.

15- الشيخ أحمد الدمهوجي «**1829-1830**م» كانمدرسا بالأزهر وعرف عنه الزهد والتقشف، وتفرغه للعلم والعبادة ولم يترك مؤلفات علمية.

16- الشيخ حسن العطار «**1830-1834**م» وكانت له معارف واسعة في علم الفلك والطب والكيمياء والهندسة وكان شاعرا ويعد رائدا من رواد النهضة حيث تتلمذ علي يديه جيل من الرواد كرفاعة الطهطاوي، ومحمد عياد الطنطاوي، وقد أنشأ جريدة الوقائع المصرية ورأس تحريرها وله مؤلفات أهمها: - حاية العطار في التهذيب «في علم المنطق» رسالة في كيفية العمل بالاسطرلاب وديوان شعر ومقالات في الطب والجراحة.

17- الشيخ حسن القويسني «1834-1838م» كان زاهدا ومنقطعا للدرس والعبادة، رغم كف بصره وتخرج علي يده كثير من العلماء وأهم كتبه رسالة في المواريث «فقه» وشرح علي متن السلم «منطق».

18- الشيخ أحمد عبد الجواد السفطي «1838-1847م» كان شيخ الشافعية في عصره ولم تكن له آثار علمية.

19- الشيخ إبراهيم الباجوري «1847-1860م» كان مولعا بالفنون وأهم كتبه حاشية علي متن الجوهرة «في التوحيد» وحاشية علي المختصر السنوسي «منطق» وفتح الفتاح علي ضوء المصباح «فقه» وفتح الخبير اللطيف في التصريف «صرف».

20- الشيخ مصطفي محمد العروسي «1860-1870م» تلقي العلم علي يد والده وجده شيخا الأزهر قبل ذلك، وأشتهر بحسن الادارة والحزم وقام باصلاحات كثيرة في الأزهر ولكنه عزل من منصبه وله مؤلفات أهمها شرح علي الرسالة العشيرية «تصوف» وكشف الغمة وتفنيد معاني أدعية سيد الأمة.

21- الشيخ محمد المهدي العباسي «1870-1882م» تولي منصب الافتاء وهو لايزال طالبا وتولي المشيخة بجانب منصب الافتاء، وأهم كتبه الفتاوي المهدية «فقه» ورسالة في مسألة الحرام «علي مذهب الحنفية».

22- الشيخ شمس الدين الانبـــابي «1882-1896م» انتخـــب أمينـــا للفتوي في عهد الشيخ مصطفي العروسي، ثم وكيلا عنه للأزهـــر وتـــولي المشيخة مرتين أثناء الثورة العرابيـــة عـــام 1882م، 1887م واســـتقال لأسباب صحية وأهم آثاره العلمية تقرير علي حاشية علي ابن عقيل «نحو» وتقرير علي حاشية البرماوي «فقه».

23- الشيخ حسونه النواوي «1896-1900م» عين مدرســـا للفقـــه بقلعة محمد علي ومدرستي الحقوق ودار العلوم، وعين مفتيا عـــام 1898م وجمع بين الافتاء ومشيخة الأزهر، وأنشأ المكتبة الأزهرية والرواق العباسي، وأهم مؤلفاته سلم المسترشدين احكام الفقه والدين.

24- الشيخ عبد الرحمن النواوي «مايو 1900-يونيو 1900م» جـــاء تعيينه كحل وسط بعد استقالة الشيخ حسونة النواوي، وعزوف العلمـــاء عن التعيين في المشيخة تضامنا معه وتوفي بعد شهر واحد من توليه المشيخة.

25- الشيخ سليم بن أبي فراج البشـــري «1900-1902، 1909-1916م» من قادة الحركة الإصلاحية في الأزهر، الذين طالبوا ببرفع شأن الأزهر علماء وطلابا وأهم آثاره العلمية: حاشية تحفة الطـــلاب لشـــرح رسالة الآداب ، وحاشية علي رسالة الشيخ عليش «توحيد»، وشرح نهـــج البردة والاستئناس في بيان الإعلام «نحو».

26- الشيخ علي محمد الببلاوي «1902-1905م» باشر التدريس في الأزهر والمسجد الحسيني وعين ناظرا لدار الكتب ثم نقيبا للاشراف وأهـم مؤلفاته إعجاز القرآن «مقالات نشرها في مجلة روضة المدارس» ورسـالة فضائل النصف من شعبان.

27- الشيخ عبد الرحمن الشربيني «1905-1906م» إشتغل بالتدريس في الأزهر، وتخصص في التراث، وكان مشفقا علي الأزهر من الانغماس في العلوم الحديثة علي حساب علوم التراث، وأهم كتبه تقرير علي حاشـية الباني «فقه»،وتقرير علي حاشية ابن قاسم «فقه» وفيض الفتاح علي شرح المفتاح «بلاغة».

28- الشيخ محمد أبو الفضـل الجيـزاوي «1917-1927م» عمـل بالتدريس ثم عين عضوا في ادارة الازهر، واستصدر قانونا في عام 1923م لإصلاح الأزهر وانشاء اقسام علمية جديدة في التفسير والحديث والفقـه والاصول والنحو والمنطق والتاريخ والاخلاق، أهك كتبه الطراز الحـديث في شرح الحديث، وحاشية علي شرح القصد في أصول الفقـه وكتـاب «تحقيقات شريفة».

29- الشـيخ محمـد مصـطفي المراغـي «1928-1935،1929-1945م» تتلمذ علي يد الشيخ محمد عبده وتأثر بمنهجـه الاصـلاحي، وعمل بالقضاء في السودان وعين رئيسا للمحكمة الشرعية العليا، وتـزعم

الدعوة إلي فتح باب الاجتهاد وتوحيد المذاهب حتي تتوحد الأمة، وأهـــم كتبه : الأولياء والمحجورون «فقه» وتفسير جزء تبارك، ووجـــوب ترجمـــة معاني القرآن «بحث علمي».

30- الشيخ محمد الاحمدي الظواهري «1929-1988م» عرف عنـــه النزعة الصوفية والدعوة إلي إصلاح الأزهر، وألف كتبا أهمها كتاب العلم والعلماء الذي ناي فيه بضرورة اصلاح الأزهر، ونقد فيه موقف الشـــيخ الشربيني الذي وقف ضد الاصلاح وله كتـــب اخـــري مثـــل السياســـة والأزهر، والوصايا والآداب ومقادير الاخلاق.

31- الشيخ مصطفي عبد الرازق« 1845-1947م» تتلمذ علي يـــد الشيخ أحمد عبده وتأثر به كثيرا وكذلك بتراث جمال الدين الأفغاني وعمل مدرسا بكلية الآداب وعين سكرتيرا لمجلس الأزهـــر ومفتشـــا للمحـــاكم الشرعية ومن أهم كتبه ترجم فرنسية لرسالة التوحيد للشيخ محمد عبـــده والإمام الشافعي والبهاء زهير.

32- الشيخ محمد مأمون الشناوي «1947-1950م» تتلمذ علي يـــد الشيخ محم عبده وعين قاضيا شرعيا ثم عميدا لكلية الشريعة ثم عضـــوا في جماعة كبار العلماء ، ثم وكيلا للأزهر، ورئيسا للجنة الفتوي إهتم بكتابـــة المقالات في الصحف والمجلات المخلتفة.

33- الشيخ عبد المجيد ســـليم «1950- 1951 ، 1952-1954م» من تلاميذ الشيخ محمد عبده عمل بالقضاء الشرعي والافتاء حتي رأس لجنة الفتوي بالأزهر وأشرف علي الدراسات العليا بالأزهر، وهو مـــن دعـــاة الاصلاح بالأزهر ، ترك مجلداتتحوي أكثر من عشرة الآف فتوي بالاضافة إلي مقالات وآراء في الصحف والمجلات منها رسالة الإسلام.

34- الشيخ إبراهيم إبراهيم حمروش «1951-1952م» عمل مدرســـا بالأزهر ثم قاضيا شرعيا ثم عميدا لكلية اللغة العربية عند انشائها ثم شيخا لكلية الشريعة وتولي رئاسة لجنة الفتوي وعضوية مجمع اللغة العربية، ولـــه كتب أهمها عوامل نمو اللغة.

35- الشيخ محمد الخضر حسين «1952-1954م» تخرج من جامعـــة الزيتونة بتونس ثم إلتحق بالأزهر ونال العالميـــة، ولي القضـــاء في بـــترزت وعمل بالتدريس في الزيتوتنة ثم عاد لمصر وتجنس بالجنسية المصرية وعـــين رئيساً لتحرير مجلة الأزهر، وعضوا بمجمع اللغة العربية وأسس مجلة لـــواء الإسلام ورأس تحريرها ثم عين عضوا في جماعة كبار العلماء، أهـــم كتبـــه القياس في اللغة العربية، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكـــم، وكـــذلك نقض كتاب الشعر الجاهلي.

36- الشيخ عبد الرحمن تاج «1954-1958» عمل مدرســـا بكليـــة الشريعة، وعضوا بلجنة الفتوي، وســـافر في بعثـــة الأزهـــر إلي جامعـــة

السوربون ثم عاد وعمل استاذا للشريعة الإسلامية في حقوق عين شمس بجانب عضويته للجنة الفتوي، وأختير عضوا في لجنة الدستور وعضوا في مجمع اللغة العربية وأهم خطواته الاصلاحية تدريس اللغات الأجنبية في الأزهر، وأهم كتبه السياسة الشرعية في الفقه الإسلامي، وحكم الربا والتأمين في الشريعة الإسلامية.

37- الشيخ محمود شلتوت «**1958-1964**» عمل مدرسا بمعهد الإسكندرية الديني ثم عمل بالقسم العالي بمعهد القاهرة، والذي فصل منه في عهد الشيخ الظواهري فعمل بالمحاماه ثم عاد للأزهر بعودة الشيخ المراغي الذي عينه مدرسا بكلية الشريعة ثم وكيلا لها، مثل الأزهر في مؤتمر القانون الدولي بلاهاي **1937** .

وعين عضوا في مجمع اللغة العربية ثم وكيلا للأزهر وكانت له شهرة واسعة بسبب أرائه المرنة والتجديدية في الشريعة الإسلامية، وأهم كتبه فقه القرآن والسنة، مقارنة المذاهب، منهج القرآن في بناء المجتمع، القرآن والمرأة ، تنظيم العلاقات الدولية في الإسلام.

38- الشيخ حسن مأمون «**1964-1969**م» تخرج من مدرسة القضاء الشرعي وعمل قاضيا شرعيا، ثم قاضي قضاة السوادان ثم عاد لمصر وتولي رئاسة المحكمة العليا الشرعية، ثم عين مفتيا ثم شيخا للأزهر، واستقال منه لأسباب صحية، أهم كتبه الفتاوي ، والسيرة العطرة ، والجهاد في الإسلام.

39- الشيخ الدكتور محمد الفحام «1969-1973» عمل مدرسا بمعهد الاسكندرية وكان يدرس الرياضيات بجانب العلوم الدينية ثم عين مدرسا للمنطق والبلاغة بكلية الشريعة، حصل علي الدكتوراه من السوربون وتولي عمادة اللغة العربية ثم عضوا بمجمع اللغة العربية، أهم كتبه رسالة الموجهات «منطق» سيبويه وآراءه «نحو» والمسلمون واسترداد بيت المقدس، طلب إعفائه من مشيخة الأزهر عام 1973 لأسباب خاصة واستجيب له.

40- الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود «1973-1978» حصل علي العالمية من الأزهر ثم سافر لفرنسا وحصل علي الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية، ثم عاد لمصر وعمل مدرسا بكلية أصول الدين، ثم عميدا لها، ثم أمينا لمجمع البحوث الإسلامية ثم عين وكيلا للأزهر، وتضاعفت المعاهد الأزهرية، أهم كتبه التصوف عند ابن سينا، وفلسفة «ابن طفيل» والإسلام والتصوف الإسلامي.

41- الشيخ الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار «1979-1982» حصل علي العالمية من الأزهر في العقيدة والفلسفة وعين مدرسا بكلية اصول الدين ثم سافر إلي بعثة علمية بانجلترا وحصل علي الدكتوراه من جامعة إدنبره ثمرأس المركز الإسلامي بواشنطن ثم رئيسا لبعثة الأزهر في ليبيا، ثم عين أمينا عاما للمجلس الأعلي للأزهر، فأمينا عاما لمجمع البحوث

الإسلامية، فوكيلا للأزهر ثم وزيرا للأوقاف، أهم كتبه: الوجود والخلــود في فلسفة ابن رشد، والعقيدة والأخلاق في الفلسفة اليونانية، والعالم بــين القدم والحدوث، ورسالة عن الحرب والسلام في الإسلام بالانجليزية.

42- الشيخ جاد الحق علي جاد الحق «**1982-1996**» حصل علــي العالمية مع إجازة في القضاء الشرعي، ثم عــين بعــد تخرجــه في المحــاكم الشرعية، وتدرج في المناصب حتي وصل أمينا للفتوي بدار الافتاء ثم مفتيا للجمهورية ثم وزيرا للأوقاف، أهم كتبه الفتاوي، هذا بيان للناس، الفقــه الإسلامي مرونته وتطويره، حصل علي وشاح النيل **1983**، وحصل علي وسام الكفاءة من المغرب **1984** وأخيرا حصل علي جائزة الملك فيصــل **1995**م.

43- الشيخ الحالي د. محمد سيد طنطاوي «**1996**- حتي الان» حصــل علي العالمية من كلية أصول الدين ثم حصل علي الــدكتوراه في التفســير والحديث ثم عين مدرسا بجامعة الأزهر، ثم عميدا لكلية اصول الدين فــرع أسيوط ثم عميدا لكلية الدراسات الإســلامية والعربيــة ثم عــين مفتيــا للجمهورية ثم شيخا للأزهر له تفسير الوسيط في القرآن الكريم وكتــاب الدعاه وبني إسرائيل في القرآن والسنة وهي موضوع رسالة الدكتوراه.

(5)
الهجوم علي الأزهر

واجه الأزهر علي مدي أكثر من ألف عام- منذ انشائه- هجوما شديدا تنوعت مصادره وأغراضه فتاره يواجه من قبل الحكام والمحتلين أو من المخالفين لعلمائه في الرأي والأخطر من كل هذا أن يهاجم من أبنائه، ودائما يستهدف الهجوم علي الأزهر لتقليل من شأن هذا الصرح الشامخ ومن شأن أبنائه الاجلاء.

يقول د. أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر السابق: لا نستطيع أن نمسك ألسنة الناس الذين يهاجمون الأزهر كما أننا لسنا أول من يهاجم، فالنبي صلي الله عليه وسلم هاجمه كفار قريش، وآذوه وقالوا إنه ساحر وكاهن وشاعر ومجنون وإذا كان البعض – ممن لا ضمير لهم- يهاجم الأزهر وعلمائه رموز الإسلام، فإننا نرفض هذا الهجوم ونتصدي له بكل قوة لأنه يستهدف الإقلال من مكانة العلماء وهيبتهم عند المسلمين وهو عمل لا يليق بمسلم.

ولكن هناك فريق من الناس لهم أغراض شخصية مخالفة للقوانين واللوائح فإذا لم تتحقق لهم هذه الأغراض فإنهم يحاولون الضغط علي الأزهر وعلمائه في محاولة لتشويه صورته... والأزهر مادام يحقق المصلحة العامة والعدالة فلا يضيره إتهامه من أصحاب الأهواء – الذين في قلوبهم

مرض– بمختلف الاتهامات فهذه طبيعة البشر في كل الأماكن والأزمنة وقد حذرنا القرآن الكريم من شياطين الإنس والجن يقول الله:

«وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلي بعض زخرف القول غرورا، ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون».

ويري د. أحمد طه ريان أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة جامعة الأزهر، أن الذين يهاجمون الأزهر لهم ميول علمانية تبغض الشريعة الإسلامية ، وتريد للأمة التحلل من دينها وشريعتها حتي تتحقق أغراضهم الدنيوية الرخيصة علي الرغم من كونهم مسلمين، لكنهم لا يغيرون علي دينهم لأنهم لا يلتزمون بتعاليم الإسلام ولو أنهم التزموا بها لعرفوا خطأ هجومهم ونيلهم من العلماء.. إن هؤلاء يريدون منا أن نعيش علي الثقافة الغربية التي تهتم بمتاع الدنيا وملذاتها بغض النظر عن كونها حلالاً أو حراماً.

ويتفق د. يحيي إسماعيل الأمين العام السابق لجبهة علماء الأزهر مع الراحل د. أحمد شلبي في وجود مؤامرة علي الأزهر للإجهاز علي هذه الصرح الشامخ وهذا ليس حديث أو مستحدث، وإنما قديم ومن زمن بعيد، ففي أكتوبر عام **1955** كتب طه حسين في جريدة الجمهورية تحت عنوان «الخطوة الثانية» يطالب الدولة أن تلغي التعليم الأزهري بعد أن

ألغت القضاء الشرعي، ويطالب بضم التعليم الأزهري إلي وزارة التربية والتعليم تفاديا لازدواجية التعليم في مصر.

وما إن قال طه حسين كلمته هذه حتي استنفر الأزهر عن بكرة أبيه صارخا، وأصدر الأزهر آنذاك عددا خاصا من مجلة الأزهر في نوفمبر 1955م يفضح فيها نوايا طه حسين وانتهاكه للكثير من أسراره وهجمه علي الأزهر والأزهرين، ويبدو أن الأصابع التي كانت تحرك طه حسين ظلت متربصة حتي وجدت من يستجيب لها في تحقيق ما هدف إليه من مسخ الأزهر وتدميره.

ويري د. عبد الصبور شاهين بجامعة الأزهر أنه يوجد طريقان هما: إما إلي طريق الله سبحانه وتعالي الذي يسير عليه الدعاة والمخلصون لهذا الدين وفي سبيل ذلك يتحملون الكثير من الأذي والافتراءات والشائعات ولايثنهم ذلك عن دينهم، لأنهم عرفوا أن الله سيجزيهم خيرا...

والطريق الآخر هو طريق الشيطان الذي يسير فيه أدعياء الابداع وأصحاب الهدي والمنافع الشخصية ولا أقول إن الشيطان يتسلط عقولهم ولكن أعقد أنهم هم أنفسهم شياطين يمكن أن ينهجوا طريق إبليس شخصيا، ويجب علي الأزهر أن يتصدي لهم بكل قوة ولا يتركهم يعربدون ويفسدون في الأرض..

وليعلم هؤلاء أن الهجمة الشرسة علي علمائنا لن تفيد، ولن تمكن لهم في الأرض، فالنخلة الباسقة لن يضيرها أحجار الصبية والمراهقين والحاقدين علي الأزهر القلعة الشامخة، والصرح العظيم لن يؤثر فيه الاقـلام الهشـة والافكار الهزيلة علي اختلاف أجناسهم ومشاربهم.

د. أحمد عبد اللطيف الليثي بكلية دار العلوم بالقاهرة يؤكد أن الحملة الشرسة ، علي الأزهر وعلمائه يقودها أناس لن نقول أهم مأجورون أو لا يحسنون التفكير فلسنا من الذين تعودت ألسنتهم علي السباب والشـتم، ونحن نؤمن أن الذين يلجأون إلي السباب إنما كلت أسـلحتهم وضـعفت قواهم وليس معهم الأدلة والبراين علي ما يدعونه وهؤلاء الذين يشـنون الهجمات المتتالية علي رموز الدين وعلي علماء الأزهـر يسـتترون وراء مزاعم حرية الفكر والرأي.

لا يفرقون بين الفوضي والحرية فالحرية عند الاحرار تعـني الالتـزام بالمباديء والخلق الكريم، وليس التطاول علي علماء الأزهر الذين يكن لهم ضمير الأمة الإسلامية كل تقدير واحترام لأنه لأمر مخزي أن يرمي أصحاب الزيف والهوي الإسلام بما ليس فيه، وكل غيور علي دينه ووطنه وعرضـه يعرف أنها أقلام لا تكاد تساوي المداد الذي تكتب به كلماتها.

الهجوم بالكتب

لكن الراحل د. محمود حماية بكلية اصول الدين بأسيوط يري أن هناك هجوما آخر ضد الأزهر، من داخله، ويقول:

لم نسمع عن مؤسسة علمية تدرس أفكارا قمدم مبادئها، وتسخر من رجالها، إلا في الأزهر فكتاب «التربية الوطنية» المقرر علي طلاب السنة الأولي من الثانونية الأزهرية يعلم أولادنا أن الأزهر توقف عن الاجتهاد وتجمل علي ما وصله من فكر القرون الماضية دون إضافة شيء جديد، وأن المؤلفات التي تصدر عن علماء الأزهر تتسم بالتزمت وضيق الأفق!! وأنها لم تقدم جديدا، بل تدور حول ما سبقتها من شروح للمتون وشروح للشروح نفسها.

ويعلم الكتاب الطلاب أيضا أن استخدام العقل في فهم الدين وتفسير القرآن أمر جديد بالنسبة لعلماء الأزهر...

ويستمر الكتاب في سخريته من علماء الأزهر ومن المؤسسة العريقة فيقول: إن طريقة التعليم في الأزهر منفرة، لأنها تقوم علي حفظ النصوص دون فهمها، وأن علماء الأزهر تعودوا التضييق علي الناس وتحريم ما أحل الله.

ويضيف د. حماية: إن كان طالب الأزهر يدرس بطريقة رسمية أن شيوخة الكبار توقفوا عن الاجتهاد وجمدوا علي وصلهم من فكر القرون

الماضية فلماذا لا يحتقرهم وينظر إليهم بإزدراء، ما دمنا علمنـــاه في قاعـــة الدرس أهم يحرمون ما أحل الله؟!

وهل يكون لما يتعلمه قيمة في نفسه بعد هذا الذي يقرأه؟ أليس عيبا أن يشكك كتاب التربية الوطنية في فتاوي علماء الأزهر في بيان أحكـــام الله ومعرفة الحلال والحرام وهم علماء الشريعة وأئمة الهدي؟! ألـــيس هـــذا تخريبا يهدف إلي التشكيك في الأزهر وعلمائه؟!

ولم يقتصر الهجوم علي الأزهر في مصر فقط لكن إتخذ مجلس التعلـــيم الأعلي في تركيا قراراً في عام **1996** بعدم الاعتراف بالشـــهادات الـــتي تمنحها جامعة الأزهر لخريجها بدعوي أنها تشجع التطرف وتناهض العلمانية التي تتشبث بها تركيا في محاولة للانقلاب علي المد الإسلامي التركي، وقد لاقت هذه الهجمة التركية استنكارا علي مختلف المستويات الدينية وغـــير الدينية في مصر.

واعتبر د. سيد طنطاوي شيخ الأزهر أن القرار سياسي صدر لتضـــييق الخناق علي التعاليم الإسلامية ولا يمس الأزهر في شيء لأن الأزهر قلعـــة التعليم الإسلامي عبر مئات السنين وهو المنبع الذي فتح الأفـــق للتعلـــيم الإسلامي في مختلف انحاء العالم وإليه يفد طلاب العلم من كل بقاع الـــدنيا لتلقي العلوم الشرعية الصحيحة لما عرف عن الأزهر من وسطية في الفكـــر والنهج.

وقد علق رئيس جامعة الأزهر السابق د. أحمد عمر هاشم علي القرار التركي بقوله: من حق أية جامعة أو دولة أن تتخذ الطريق الذي تريده من أن تكون علمانية أو إسلامية ولكن ليس من المفروض أن تشكك في أعرق جامعات العالم بأسره وهي جامعة الأزهر، التي عاشت أكثر من ألف عـــام وتظل تمد العالم بالعلماء وتستقبل ابناء المسلمين من كل أنحاء الأرض.

وقال إنني لدي طلبات أكثر من تسعين جامعـــة أوروبيـــة وأمريكيـــة تطالب معادلة شهاداها بشهادات جامعة الأزهر.

يؤكد د. محمد رأفت عثمان عميد كلية الشريعة بالأزهر فرع طنطـــا السابق – أن معظم الذين يهاجمون الأزهر وعلمائه يفعلون ذلك بدعوي أن الأزهر يحارب الابداع، والإسلام لا يوجد فيه إبداع خال مـــن الالتـــزام الخلقي أو ما يعرف بالابداع المتحرر من كل قيد اخلاقي لأن هذا لا يعـــد ابداعا إنما هو نوع من التدني في السلوك، فالرسام الذي يتحرر من كل قيد لا تنتظر منه إلا لوحات تثير الفاحشة وتدعو إلي الرذيلة وكذلك الروائـــي والشاعر والذين يهاجمون الأزهر وعلمائه إنما يتحررون من تعاليم الإسلام التي تدعو إلي احترام المؤسسات الإسلامية وتوقير العلماء المســـلمين، ولا نعرف إلي متي سيظل هؤلاء في ووهمهـــم وخيـــالهم الـــذي يقـــودهم إلي الانحراف.

وحول الأهداف من الهجوم علي الأزهر يري بعض الكتاب والمفكرين: إن الأزهر – كمؤسسة إسلامية– له دوره في الحفاظ علي نقاء شريعة الإسلام والدفاع عنها في مواجهة أعدائها والمسيئين إليها، وهؤلاء فريقان من المهاجمين ، فريق من الغربيين درسوا الإسلام بهدف اختيار المداخل للهجوم عليه، وهؤلاء لا فائدة من الحوار معهم، لأنهم يريدون دائما أن يثبتوا لمن يستعملهم أنهم يؤدون واجبهم في الاساءة إلي الاسلام أداء حسنا، وفريق منهم حسن النية درس الإسلام بعقلية غريبة عن الجذور والتراث واللغة، التي لا يمكن فهم الإسلام إلا بها ومعرفتها جيدا.

وهؤلاء يقعون في أخطاء وأوهام ويفهمون بعض الأمور علي غير حقيقتها وهؤلاء يفيد الحوار معهم ليس بقصد تحويلهم إلي مسلمين ولكن بقصد مساعدتهم علي معرفة حقائق الإسلام كما هي دون خلط أو سوء فهم وأن الإسلام دين واضح ليست فيه اسرار يختص بها بعض الناس دون سائر الناس وليست فيه طلاسم يصعب فهمها وتعريفهم أن التسامح في الإسلام جوهر القضية والأمر الإلهي للمسلمين «لا اكراه في الدين» وليس معني هذا أن الأزهر يجب أن يتفادي أو يتهرب من منافسة العقائد، فالدراسة المقارنة للأديان لا بأس بها ولكن فقط يفضل أن يكون ذلك بين العلماء والتخصصين وليس العامة.

وتتزايد الحملات الشرسة علي الإسلام، وعلي الأزهر والتي يهــدف أصحابها إلي تشويه صورته والنيل من علمائه والتقليل من شأنهم.

ويري الشيخ فوزي الزفزاف وكيل الأزهــر الســابق أن الحمــلات الشرسة علي الأزهر ليست جديدة وإنما هي مستمرة منذ نشأة الأزهــر، صحيح أنها برزت في هذه الآونة الأخيرة أكثر ولكن السبب هو التطــور الهائل في وسائل الإعلام التي اختلفت صورتها تماما عما كانــت عليــه في الماضي وحيث أصبح العالم مثل القرية الصغيرة، وما يحدث في مكان يمكــن أن يعلمه كل من في أرجاء المعمورة وقت حدوثه عــبر وســائل الإعــلام المختلفة والحملات المستمرة ضد الإسلام قائمة ومستمرة ولم تتوقف علــي مدي تاريخه.

وعلماء الأزهر يقومون بدورهم في الرد علي تلك الحملات وتفنيــد ومعرفة ما تروج له من أفكار تناهض مبادئ الدين احلنيف والرد عليهــا بالحجج الواضحة ملتزمين بأسلوب إسلامي يستند إلي قوله تعالي «ادع إلي سبيل ربك الحكمة والموعظة الحسنة» وبفهم وإدراك لمتطلبات الأســلوب الإسلامي الصحيح في الدعوة والرد علي المغالطات التي يثيرها من يقومون بهذه الحملات الشرسة علي الأزهر والإسلام.

ويشير الزفزاف إلي أنه هناك حاجة إلي دعوة أغنياء الأمة الإســلامية كي يساهموا ببعض أموالهم لتمويل حملات إعلامية إســلامية للــرد علــي

المغالطات التي يروج لها أعداء الإسلام والأجهزة الإسلامية التي يمكـــن أن تتعاون في ذلك كثيرة ومتعددة في مقدمتها الأزهر ومؤسساته وخاصة مجمع البحوث الإسلامية الذي يضم في عضويته عددا من صفوة مفكري وعلماء الأمة الإسلامية.

ويضيف : إن جزءاً كبيراً من الهجوم علي الأزهر ينتشر في الخارج في بعض الصحف العالمية ولهذا يجب الرد عليه من خلا صحف عالميـــة أيضـــا ولكن المشكلة في أن هذه الصحف لا تنشر أي رد علي ما يكتـــب ضـــد الإسلام إلا إذا كان مدفوع الأجر وهو ما يستلزم توافر أموال الرد عليهم وتمويل ذلك.

وبسبب رفض الأزهر الموافقة علي طباعة العديد من الكتـــب، لأنهـــا تتعرض بالإساءة للإسلام منها كتب «الحجاب رؤية عصرية» ، و«حجيـــة الحديث» لسعيد العشماوي، و« الألوهية والجنس» كما رفـــض الأزهـــر تدريس كتاب «مكسيم رود نسون» في الجامعة الأمريكية بالقاهرة لتعرضه لشخصية الرسول صلي الله عليه وسلم بالإساءة ويتنـــاول العديـــد مـــن الأكاذيب بشأن القرآن الكريم، وقد أثارت مثل هـــذه الكتـــب وغيرهـــا انتقادات حادة لدي العلماء ورجال الدعوة الإسلامية، وطالـــب الزافـــرة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بحجب جميع الأشـــرطة والكتـــب الـــتي تتحدث عن العلاج بالقرآن والسحر وغيرها، مؤكدا أن هذه الكتب ليس

فيها علم ينتفع به وتحمل مخالفة علمية ودينية وتحمل بين طياتها التربح مـــن وراء ما يسمي العلاج بالقرآن.

الفهرس